الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٣
الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

خطاب السيد إيموماللي راخمونوف، رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إيموماللي راخمونوف، رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، فخامة السيد إيموماللي راخمونوف، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راخمونوف (ترجمة شفوية عن الروسية): أود، بادئ ذي بدء، وأنا أتكلم من على هذا المنبر السامي للأمم المتحدة، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب الرئاسة الرفيع للجمعية العامة. ويحدوني الأمل في أنكم، بعد حصولكم على هذا الشرف السامي، ستنجحون في توجيه هذا المحفل الهام جدا في حياة المجتمع العالمي.

إذا تأملنا في الماضي، نستطيع أن نقول بارتياح أن الأمم المتحدة، باجتيازها الطريق الصعب المتمثل في التغلب على المواجهة السياسية والعقائدية، أنقذت الإنسانية من كارثة عالمية جديدة. واليوم يمكننا أن نقول بثقة إن الأمم المتحدة أداة للسلم والإعمار معترف بها عالميا.

إننا نشيد بجهود حفظ السلم والجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في طاجيكستان. وأعتبر أن من واجبي نقل آيات الشكر الصادق من شعب طاجيكستان الى الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات الدولية - وباختصار، الى كل من يفعل كل شيء ممكن من أجل مساعدة دولتنا في هذه الأوقات الصعبة.

لا حاجة الى تقديم وصف مفصل عن جميع المصاعب التي حلت بامتنا التي عانت لفترة طويلة. فجراح الحرب الأهلية، وهي المرض الخطير الذي أصاب مجتمعنا، لا يمكن معالجتها لا بالجراحة ولا بالعلاج الإجباري. وهي لا تبرأ إلا عندما تصبح الضحية نفسها مدركة لمرضها وتستخدم، على النحو

94-86486

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

الأشد فعاليـــة، جميع الوسائل الممكنة الضرورية للشفاء.

وينبغي القول، بغية إعطاء شعب بلدي الفضل الذي يستحقه، إنه نجح في وضع حد لإراقة الدماء والاستهتار بالقانون والرعب، وبدأ حياة بناءة. وعلى الرغم من افتقارنا الشديد الى الوقت وتحملنا عبء المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيل للغاية، تمكنا من تعزيز الميل نحو استقرار الحالة في بلدنا. واليوم يسعنا القول بثقة إن الحالة تختلف جذريا عما كانت عليه في بداية العام الماضي.

إن حكومة طاجيكستان، اعترافا منها بمسؤوليتها تجاه مصير البلد، أعلنت، بثبات، التزامها بالقيم المشتركة بين جميع البشر، وعزمها على البدء في بناء دولة ديمقراطية علمانية تقوم على حكم القانون. وبغية تحقيق هذه النوايا، شرعنا في العملية الدستورية في بلدنا.

وفي سياق صياغتنا للدستور، استرشدنا بتجربة البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، وبالنصائح التي قدمها خبراء مؤهلون جدا من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد سعينا الى أن نأخذ بعين الاعتبار المعايير الرفيعة التي تتضمنها الوثائق الأساسية لعملية هلسنكي كي يكفل الدستور الجديد حماية حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف الى أبعد حد ممكن.

إننا عازمون على إجراء استفتاء كي يتمكن جميع السكان من أن يقرروا اعتماد الدستور الجديد. أما النتائج التي سيسفر عنها فستعزز الأمل في تحقيق المزيد من التقدم في تنمية المجتمع والدولة. ومشروع الدستور المقترح سيوفر الأساس القانوني للتحولات والإصلاحات الديمقراطية اللاحقة. ولا شك أن من شأنه أن يعجل فيها ويجعل الرجوع عنها أمرا متعذرا. علاوة على ذلك، فإن رئيس جمهورية طاجيكستان الذي ينتخبه جميع السكان، سينفذ الدستور ويكفل وحدة الدولة وسلامتها.

إن المسائل الرئيسية في السياسة الداخلية لبلدنا التي تهم زعماءنا السياسيين أصبحت مسائل الاحياء الروحي لامتنا، ووقف المواجهة الطائشة، وبناء أساس اجتماعي للتفاهم والعفو المتبادلين. وحل هذه المشاكل سيساعد على إحراز أقصى التقدم نحو المصالحة الوطنية.

اسمحوا لي أن أوجز للجمعية العامة رأينا عن المشكلة. لقد ذكرت وأنا أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، أن الحوار السياسي كان السبيل الوحيد الممكن لحل عقدة طاجيكستان الداخلية وتحقيق المصالحة الوطنية، وأن ذلك كان من بين أعلى أولوياتنا. والدراسة المتأنية لحالة المجتمع، وللرأي العام بصورة خاصة، أعطتنا فكرة الدخول في حوار مع الذين لم يخفوا أبدا رغبتهم في إمساك زمام السلطة بالقوة. وبعملنا هذا استعملنا جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك الآليات الإقليمية والدولية. ولولا الإرادة الطيبة التي أظهرها زعماء طاجيكستان لما تسنى بدء العملية التفاوضية وتطويرها.

إن أهمية المبادرات التي طرحها الأمين العام، وقرارات مجلس الأمن، والمساعدة التي يقدمها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للتسريع بعملية المصالحة الوطنية ينبغي أن يؤكد عليها بشكل خاص.

إننا نقدر تقديرا كبيرا الاهتمام الثابت الذي يبديه الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي بجميع مشاكل طاجيكستان، وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا الخالص له.

ونقدر أيضا وبنفس القدر أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام الى طاجيكستان، السيد راميرو بيريز - بالون وفريق مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. لقد قدموا جميعا إسهاما قيما لوضع آليات التفاوض.

أود أن أنوه بارتياح بالنتائج المبشرة بالأمل للمشاورات السياسية بيننـــا وبيـــن المعارضـــة الطاجيكستانيـــة، بوساطـــة السيد راميرو بيريز - بالون - التي جرت في طهران في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. لقد وقعت الأطراف على اتفاق بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ونحن نعتبر هذا خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار في طاجيكستان. لقد أحاط مجلس الأمن والمجتمع الدولي علما مع الارتياح بالتوقيع على تلك الوثيقة. ومن على هذا المنبر أود أن أعرب عن الأمل في أن تحل دون تأخير مسألة وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في طاجيكستان.

وإنني أعرب عن الامتنان لحكومات وشعوب الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكازاخستان وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وسائر الأطراف والبلدان المعنية لمساعدتها في تعزيز الحوار بين الأطراف الطاجيكستانية.

ومع هذا، لا بد لي أن أذكر بأسف أنه وقعت مجددا بعض أعمال العنف، التي بدأت نتيجة تصعيد المقاومة المسلحة وظهرت في شكل أعمال إرهاب، وأخذ رهائن وأعمال قسرية أخرى. ونحن نعتبر هذه الأعمال إنحرافا عن الوسائل السياسية لحل المسائل المختلف عليها وللتغلب على التناقضات القائمة. ونعتبرها أيضا تعبيرا عن تجاهل نداء المجتمع الدولي للأطراف الطاجيكستانية لإبداء ضبط النفس وعدم القيام بأية أعمال قد تعرقل عملية المفاوضات.

إن زعماء طاجيكستان السياسيين، رغم هذه الأعمال، اتخذوا سلسلة من الخطوات العملية لتعزيز تدابير الثقة. وقد قرر برلمان طاجيكستان، في دورته العشرين، تأجيل الاستفتاء والانتخابات. وكان الهدف من هذه المبادرة التي اتخذ زمامها أعضاء البرلمان إشراك أوسع قطاع ممكن من القوى السياسية في العملية الدستورية، وإتاحة الفرصة أمام كل من يرغب في العودة الى دياره للقيام بذلك ولتمكين جميع مواطنينا الذين اضطرتهم ظروفهم السيئة الى أن يكونوا خارج البلاد من المشاركة في الانتخابات. ونحن نستغل هذا الوقت الإضافي في القيام بالاستعدادات الضرورية لتناول المسائل التنظيمية المتعلقة بدعوة مراقبين من الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبعض المنظمات الدولية الأخرى، والبلدان المعنية لحضور الانتخابات.

إننا نؤكد مجددا موقفنا المبدئي بحل المسائل المختلف عليها القائمة عن طريق الحوار. ونحن مقتنعون بأن اعتماد المعارضة على القوة ورد الفعل المناسب لها قد يتسببان في عواقب لا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تؤدي الى تقويض عملية الاستقرار والقرارات الإيجابية التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات.

في الوقت نفسه، أعتبر من الضروري أن أسترعي انتباه الجمعية الى جانب هام جدا آخر من جوانب هذه المشكلة. إن جناح المعارضة الرافض للمصالحة يضع الخطط لتوسيع النطاق الجغرافي للصراع بين الطوائف الطاجيكستانية باللجوء الى استخدام المرتزقة في المواجهة المسلحة. وهذا يهيئ الظروف لتدويل الصراع، الذي قد يهدد - بدوره - بانتشار المواجهة في جميع أنحاء آسيا الوسطى. ومن السهل تصور النتائج الخطيرة التي قد تترتب على ذلك.

وإذ أتكلم من على هذا المنبر، يجب علي أن أسترعي انتباه الجمعية الى قلقنا بشأن الوضع الراهن في دولة أفغان الإسلامية المجاورة لنا. لا يمكن للعالم أن يظل غير مكترث بالحالة في ذلك البلد. حيث تطغى حرب ضروس على العلاقات الاجتماعية. وقد تسبب الصراع الأفغاني في بروز ظاهرة خطيرة: ظهور وحدات جغرافية فوضوية يمكنها أن تصبح قاعدة للإرهاب الدولي وللإتجار بالأسلحة والمخدرات بمنأى عن العقاب.

إن الحالة على الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية- تجعل منطقة واسعة في حالة توتر. والعمود الفقري للتوازن السياسي الهش في آسيا الوسطى قد لا يتحمل الضغط الكبير، وقد تؤدي العمليات التدميرية الواقعة في أفغانستان الآن الى نكبة إقليمية. إننا نحث على إيلاء المشكلة الأفغانية أكثر اهتمامات المجتمع العالمي جدية. وفضلا عن ذلك، نحن مقتنعون بأن تخفيف حدة التوتر في أفغانستان سيؤثر تأثيرا إيجابيا كبيرا على حل الصراع الداخلي في طاجيكستان. ولا يراودنا شك في أن شعب أفغانستان سيحقق في نهاية الأمر المصالحة ويستعيد السلم لبلده. ونحن نتمنى مخلصين لشعب أفغانستان النجاح في تحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن.

في الظروف الراهنة، حيث لا تزال توجد بؤر توتر كثيرة سببتها الحرب الباردة، أصبح لجهود صنع السلام التي يقوم بها المجتمع العالمي دور هام بشكل خاص. ومن الواضح أن هناك بعض القواعد التي تحد من استخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وتخفض من فعالية التدابير التي تتخذها المنظمة في هذا الشأن.

أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه مجلس الأمن والجمعية العامة الى مسألة إعطاء قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لكمنولث الدول المستقلة في طاجيكستان مركز عملية للأمم المتحدة. إن بلدان

كمنولث الدول المستقلة تساعد طاجيكستان على حماية حدودها الجنوبية، التي هي في الوقت نفسه حدود الكمنولث. وفي هذا الشأن، نعترف بالدور الخاص الكبير لروسيا، الذي كان ولا يزال الكفيل لضمان الاستقرار والأمن لجميع دول آسيا الوسطى. إننا لا نعتقد أن وجود قوات حفظ السلام التابعة لكمنولث الدول المستقلة في بلدنا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن أو مبادرات الأمين العام الرامية الى تحقيق السلم في طاجيكستان. وفضلا عن ذلك تشكل هذه القوات، من وجهة نظرنا، العامل الحاسم في الردع والتغلب على حالة الأزمة على الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية. إن المرء، إذا ألقى على هذه المشكلة نظرة أشمل، قد يجد معالم مفهوم جديد للأمن لآسيا الوسطى كلها. ولا نزال نأمل أن يجد مجلس الأمن من الملائم إعادة النظر في مبادرتنا بالدعوة الى عقد اجتماع خاص للمجلس للنظر في الحالة في طاجيكستان وحولها، وكذلك في مسألة إعطاء قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لكمنولث الدول المستقلة مركز قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

إن مآسي شعوب البوسنة والهرسك، ورواندا، والصومال وبؤر التوتر في بلدان كمنولث الدول المستقلة تقدم الدليل على أن خطر الكارثة النووية حلت محله صراعات أهلية سببتها خلافات دولية أو دينية أو عرقية وأن تكرارها أصبح المشكلة الرئيسية الأولى للمجتمع العالمي.

أود أن أدلي ببعض كلمات تتعلق بمسألة الاصلاح المقترح للمنظمة. إننا نؤيد بصورة عامة توسيع مجلس الأمن. ومثل هذه الخطوة ستتيح التعبير عن التغيرات العالمية التي طرأت على عالم اليوم من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنها تقدم فرصة لتحقيق تمثيل أكثر توازنا في المجلس.

ومن المرجح أن يسفر توافق الآراء الذي أخذ يبرز بشأن ضرورة توسيع عدد المقاعد في مجلس الأمن عن تحسين كفاءة هذه الهيئة المركزية التابعة للأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، فإن المجلس سيعزز من إمكاناته وسيصبح أكثر دينامية، وسيزيد من تنوع القرارات التي يتخذها، ويولد طيفا أوسع من الأفكار.

إن العالم متنوع وبالتالي فهو فريد. بيد أن تنوعه لا يحول دون عملية الاندماج. وأوروبا هي مثال جدير بالثناء. ويبدو أن المستقبل الأفضل للبشرية يعتمد على عمليات من هذا النوع.

إن طاجيكستان بوصفها عضوا في المجتمع العالمي ترى أن تطورها في المستقبل يكمن في عمليات الاندماج على مستويات متنوعة، وفي التعاون مع البلدان والمناطق المجاورة والبعيدة ومع المنظمات الدولية.

لقد أثبتت لنا الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كفاءة هذا التعاون. والنهج غير الرسمي الذي يتبعه المؤتمر إزاء التعجيل باندماج طاجيكستان في المجتمع الدولي وتنفيذ ولاية بعثة المؤتمر في طاجيكستان سيكون دون ريب من العوامل الرئيسية في تحقيق المصالحة الوطنية في بلادنا. ونحن نعتمد الى حد كبير على المساعدة التي يقدمها هذا المؤتمر لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإقامة مجتمع يستند الى حكم القانون الى معايير عليا توفر حقوق الانسان العالمية والحريات لكل مواطن. وإذ نعمل بنشاط تحضيرا لعقد اجتماع قمة بودابيست القادم نأمل في أن نتمكن في ذلك المحفل الهام من طرح آرائنا المتعلقة بالمشكلات ومن تحديد مجالات التعاون.

وبالنسبة لنا فإن مسألة الاشتراك في كومنولث الدول المستقلة مسألة حيوية.

وموقفنا الحالي يتمثل في أن الاستقلال والسيادة ليسا سيفا وإنما هما درع للأمة يجب أن يكون قويا دون أن يكون ثقيلا. وينبغي ألا يكون الاستقلال عبئا على حياة البشر وإنما على النقيض من ذلك ينبغي أن يجعل حياة كل فرد تسير بيُسر ويقدم لجميع البشر على هذا الكوكب فرصة التمتع بالمساواة. إن مبدأي الاستقلال والسيادة في الفترة التاريخية الراهنة يجب أن يكونا مرنين وقابلين للتنوع لأن الهدف الرئيسي منهما هو أن نكفل الآن لأناس كانت تجمعهم روابط تاريخية عميقة الجذور فرصة التحقيق الأكبر لإمكاناتهم الاقتصادية والروحية، وذلك لصالح الأجيال القادمة.

وفي ضوء هذا بالتحديد ننظر في تطوير كومنولث الدول المستقلة الذي يحاول التوصل الى شكل من أشكال الاندماج المقبول على نحو متبادل دون الإضرار بالمصالح الوطنية. فرغم الصعاب المعروفة يبحث الكومنولث بروح عملية عن الوسائل الكفيلة بترشيد جميع آليات التفاعل فيما بين أعضائه.

وإنني لعلى قناعة بأن قادة شعوب الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة قد أدركوا الآن أن من غير الواقعي أن يتوقع أي بلد أن يستطيع بمفرده التوصل الى حل لمهمة تجديد مجتمعه وإجراء الاصلاحات المنشودة. إننا نواجه الواقع التاريخي المتمثل في ضرورة بناء مستقبلنا من خلال جهود معتمدة على التعاون والتنسيق.

ففي الفترة التي أعقبت الفترة السوفياتية، اضطلعت روسيا - وهي عضو دائم في مجلس الأمن - بعبء ومسؤولية ثقيلتين في مجال صون السلم في جزء أكبر من أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وإننا نشير بارتياح عميق الى أن هذه الجهود الجبارة من جانب روسيا بدأت تؤتي أكلها. إن الأمة الطاجيكية المتعددة القوميات تقدر تقديرا كبيرا أنشطة صون السلم التي تضطلع بها روسيا، وترحب بها.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن الآراء الداعية الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، والى اعتماد قرار التمديد المفتوح وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار، وتطوير برامج اقليمية لتعزيز السلم والأمن، وغير ذلك من المقترحات التي قدمها بقصد تعزيز الأمن الدولي السيد بوريس يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي في خطابه الذي ألقاه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، إنما هي آراء واقتراحات تستحق جميعها أوسع التأييد.

وتشير طاجيكستان بالامتنان الى المبادرة التي تقدمت بها أوزبكستان للتوصل الى حل سلمي للنزاع فيما بين الطاجيك، وضمان الأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى.

إننا نقدر تقديرا كبيرا علاقات حسن الجوار مع دول آسيا الوسطى. ويحدونا الأمل في أن تتسع دائرة جهودها من أجل التكامل بما يحقق مصلحة جميع بلدان منطقة آسيا الوسطى، فهذه الجهود تستحق الدراسة المتأنية والتأييد.

واليوم صار من المعترف به عالميا أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية تكتسي، جنبا الى جنب مع المسائل السياسية، قدرا مساويا من الأهمية والعمالة. وصحة هذا القول تؤكدها الاستنتاجات التي تم الخلوص اليها في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي استنتاجات تحظى بتأييدنا وموافقتنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الهدف الرئيسي لإعادة هيكلة الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في الحفاظ على إمكاناتها وزيادتها من أجل حل الطيف الكامل من قضايا التنمية.

وبالنسبة لجمهورية طاجيكستان التي وجدت نفسها في قبضة فترة انتقالية زادت من شدتها عواقب الحوادث المأساوية التي وقعت في السنوات الأخيرة، فإن مشكلة البقاء الاقتصادي قد أصبحت امتحانا قاسيا. ووفقا لبيانات "مؤشرات التنمية" التي نشرها البنك الدولي، أدرجت طاجيكستان في مجموعة أقل البلدان دخلا بالنسبة للفرد الواحد.

وطاجيكستان بحاجة ماسة اليوم لمساعدة المجتمع الدولي، ليس فقط لاستعادة اقتصادها وإنما لتهيئة الظروف من أجل تنمية طويلة الأجل. إن بلادنا التي هي دولة لا منفذ لها على البحر، تعتمد على الاهتمام الخاص الذي يوليه المجتمع الدولي لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحدوها الأمل بأن النداء الذي وجهته لإدراجها في مجموعة البلدان الأقل نموا سيفهم على النحو الصحيح وسيلقى تأييد مجتمع الأمم المتحدة.

وإنني أؤكد للدول الأعضاء أن الهدف الأسمى لزعماء جمهورية طاجيكستان هو تحقيق القيم المشتركة للإنسانية جمعاء وإحلال الهدوء والسلام في جمهوريتنا، وإقامة دولة طاجيكستان الموحدة والمسالمة والمتطورة. وأملي أن تساعدنا جميع بلدان العالم في تحقيق هذا الهدف النبيل.

قبل ثمانين عاما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى، وفي الغد القريب أي خلال بضعة شهور ستحتفل الانسانية بالذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. وستظل هذه التواريخ منقوشة الى الأبد في سجل القرن العشرين، وفي تاريخ العالم. غير أن أهمية التواريخ في ذاتها أقل من أهمية الدروس التي علمتنا إياها هذه الأحداث.

فالخبرة المريرة الناتجة عن الحرب العالمية الثابتة اقنعت الدول المتصدرة بضرورة إنشاء منظمة دولية يكون هدفها صوة السلم وتعزيزه في جميع أنحاء العالم. والإنجاز الهام الذي حققته الأمم المتحدة خلال ٥٠ سنة تقريبا من قيامها تمثل في إنقاذ البشرية من

حريق حرب عالمية جديدة وهي قد تطورت على أساس تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين، ومراعاة مصالح جميع الأطراف، والمساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها باسم الحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة.

والآن، ومع نهاية القرن العشرين، نشعر بأمل كبير في أن المجتمع لن يحول فقط دون اندلاع حرب عالمية ثالثة وإنما سيبذل قصاراه لضمان أن يصبح القرن الواحد والعشرون قرنا سمته الابداع والهدوء في جميع أنحاء كوكبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى في جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب فخامة السيد ايمومالي راحمونوف، رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد موناكو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب لصاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد موناكو.

اصطحب صاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد موناكو الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بصاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد موناكو، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

ولي العهد الأمير ألبرت (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أتقدم اليكم، سيدي الرئيس، بتهانئي الخالصة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين والى أعضاء المكتب المنتخبين حديثا. وإنني على يقين من أن سجاياكم الشخصية والمهنية البارزة ستكون خير ضمان لنجاح أعمالنا.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشيد بسلفكم في سدة الرئاسة، السيد صمويل انسانالي الذي تمكن، في ظروف صعبة في كثير من الأحيان، من الوفاء بولايته على نحو ينم عن القدرة والكفاءة. وعلى سبيل المثال، فإن الفرصة التي أتاحها لنا للإعراب بحرية عن آرائنا وأفكارنا بصدد عدد من مشاكل عصرنا الهامة، مثل مشكلة التنمية، كانت مبادرة هامة سيكون لها بلا شك أثر إيجابي على جميع أفكارنا وأعمالنا المقبلة بصدد هذه المسائل.

أتوجه الآن الى أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، فأشكره بحرارة على الجهود التي يبذلها في اضطلاعه بالمهام المعقدة والحساسة جدا التي كلفته بها الجمعية العامة ومجلس الأمن على مدى الشهور الماضية. ومما يزيد من قيمة هذه الجهود أن حالة العالم، من جوانب كثيرة، ما زالت آخذة في التدهور. فقد نشأت أو تجددت صراعات وراجت صراعات أخرى - الكثير منها طويل الأمد ولكنه ليس أقل شراسة - تتفاقم أو تتسع. وفي أحيان كثيرة جدا تفجرت أعمال الوحشية والعنف - وبعضها فيما بين المجموعات الإثنية - ولم توجد أو تتاح وسائل حقيقية لمعالجة آثارها أو ما يترتب عليها من ضرر.

وبينما سعدنا ببعض التطورات المشجعة في جنوب افريقيا - التي نرحب بعودتها الى الحياة الديمقراطية - وفي الشرق الأوسط، فما زالت هناك صراعات كثيرة كامنة، وغيرها انفجر فعلا أو هو على وشك الانفجار. وما زالت شعوب بأكملها ترزح تحت نير الدكتاتورية. أما أشكال المعاناة والوحشية المترتبة على ذلك قد أصبحت أشد إيذاء وإيلاما لأن أساليب القمع أصبحت تفيد بدورها من خطى التقدم العلمي والتكنولوجي فأصبحت الجرائم المقترنة بأرقى صور الحضارة تسير جنبا الى جنب مع الجرائم المتسمة بأبشع صور الوحشية، والنساء والأطفال والشيوخ والأشخاص الأكثر ضعفا، أصبحوا، أكثر من أي وقت مضى، عرضة للتهديد والتنكيل. فعندما ينهار السلم - وكلما كان السلم هشا كان انهياره عنيفا - سرعان ما تصبح الحرب حربا كلية،

ونادرا ما يفلت منها السكان المدنيون، ولا سيما أفقرهم.

ولا يملك المجتمع الدولي، المتألم والمقهور، سوى اللجوء يائسا، الى المساعدة الانسانية. والبوسنة والهرسك ورواندا إنما هما مثالان صارخان على ذلك. وفي معظم الأحيان تأتي هذه المساعدة الانسانية استجابة لحالات مفجعة وظروف سياسية معقدة تجعل إيصالها عسيرا وفوائدها غير أكيدة رغم كل الاستعجال والجهود المبذولة في سبيلها.

وانطلاقا من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في حالة البوسنة والهرسك من أجل حماية السكان المدنيين، واسترشادا بالمبادرة الشجاعة والسخية التي أقدمت عليها فرنسا مؤخرا في رواندا بدعم من افريقيا والأمم المتحدة، ألا يجدر بالمجتمع الدولي أن يعتمد صكا يتضمن اتفاقية تكفل الاستجابة لمثل هذا التحدي؟ فالمجتمع الدولي قد يجد نفسه في المستقبل أمام تحديات أخرى من هذا القبيل.

بموجب هذا الصك، تتعهد الدول الأطراف سلفا بأن تأذن، في حالة نشوب صراع، بإنشاء مناطق حماية ومناطق أمن تخصص للعزل من الأطفال والنساء والشيوخ. وسيكون من الضروري، بالطبع، تعيين حدود هذه المناطق بوضوح، بموافقة الدولة أو الدول المعنية. كما يصح أن تنص هذه المعاهدة على طرق خاصة للوصول الى هذه المناطق - كالمطارات والطرق وخطوط السكك الحديدية المحيدة - لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية، على أن يتولى ضمان حماية وتشغيل هذه المناطق أشخاص غير مسلحين ينتدبون لذلك - ويفضل أن يكونوا متطوعين - تحت إشراف ومسؤولية الأمم المتحدة، وقد يرتدون خوذات بيضاء أو يحملون شارات مميزة أخرى على النحو الذي سبق اقتراحه.

واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي نصت على نطاقات صحية ومناطق أمنية، وإن لم تجعلها إلزامية، يمكن، الى حد بعيد، أن تتخذ نموذجا عندما ندرس هذه المسألة. أفلا تستحق حماية أضعف قطاعات السكان من غير المحاربين - الأطفال والنساء والمسنين - التزاما دوليا حقيقيا؟ إن تزود منظمتنا، بمناسبة عيدها الخمسين وعلى أثر نظرها في دراسة جدوى يعدها الأمين العام، بمثل هذا الصك الذي يكون باب التوقيع عليه مفتوحا لجميع الدول والذي يتيح إنشاء مناطق إنسانية في أوقات الصراع سيكون أمرا عظيم المغزى والدلالة.

وبهذه الطريقة، سيكون المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والمؤسسات الخيرية الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعروفة بأنشطتها الانسانية، في موقف أفضل يمكنهم من الاسراع بتقديم الحماية والاغاثة والمساعدة للسكان المدنيين المتضررين من الصراعات المدمرة والمحرومين من حقوقهم الأساسية.

ولئن كان حصول منظمتنا على الوسائل الفعالة لحماية السكان المدنيين الأبرياء، قد أصبح أمر بالغ الأهمية بأكثر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى فإننا لا يجب أن نغفل أمر الأجيال المقبلة. فنحن باستنزافنا للموارد الطبيعية لكوكبنا واتلافنا لبيئتنا، نتيجة لمجرد الاهمال في كثير من الأحيان، انما نعرض للخطر مستقبل وسعادة أطفالنا. وتدرك امارة موناكو هذا تمام الادراك، وهي تحاول بقدر طاقتها المساعدة على حماية البيئة فضلا عن مكافحة التلوث في المحيطات والبحار.

ان موناكو، بفضل تقاليدها البحرية، قد أكدت أساسا طوال تاريخها على أهمية حماية موارد البيئة البحرية. وقد اتخذت عدة مبادرات في هذا المقام على الصعيد المحلي، والاقليمي بل وحتى الدولي. والامارة مستعدة دوما لزيادة جهودها وتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات.

حقا، لقد قام في هذا المضمار جهد تعاوني مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦١. فتنفيذا لاتفاق أبرم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومة موناكو، يجري تشغيل معمل دولي للاشعاعات البحرية. وقد جمع هذا المعمل خبرة هامة ومفيدة في ميدان قياس مستويات الاشعاع في البحار والمحيطات. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قام بتطوير أساليب مختلفة لرصد البيئة البحرية على نطاق عالمي.

إن إعلان سنة ١٩٩٨ السنة الدولية للمحيطات، كما اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيتيح الفرصة،

حسب اقتناعي، لتعزيز هذا التعاون الدولي ولرصد حالة البيئة البحرية مرة أخرى، بعد التقييم الذي جرى في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأرض.

وبهذه الروح، أولينا اهتماما خاصا لنتائج معينة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للأرصدة السمكية المتداخلة والكثيرة الارتحال الذي عقد هنا في آب/أغسطس. ولا يمكننا أن نقف غير مبالين ازاء نواقيس الخطر التي ترددت أصداؤها خاصة على أثر التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الاستغلال المفرط لموارد البحار والمحيطات. ويجب أن يظل الاستخدام الرشيد لهذه الموارد البحرية الثمينة والكفاح المتصاعد لمنع التلوث البحري موضوعا يحظى بأكبر قدر من الاهتمام النشط من جانب هذه المنظمة.

ويتضح من الاتفاق الذي تم اخيرا بصدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - ونحن نرحب كثيرا بالوصول إلى ذلك الاتفاق - انه بحسن النية يمكن للمجتمع الدولي أن يجد الصيغة الحقيقية لتلبية مصالح الجميع بالحفاظ على المصلحة العامة، أي للتفكير عالميا مع العمل محليا.

والتعاون العالمي وحده هو الذي يمكن أن يتيح حل المشاكل الخطيرة المتصلة بحماية بيئتنا، وأن يستجيب بالتالي للتحديات الهائلة التي نواجهها الآن وسوف نواجهها في المستقبل على نحو متزايد. وانني إذ أضع في اعتباري مستقبل أجيالنا أجدني مدفوعا إلى الحديث عن مستقبل منظمتنا، التي ستحتفل في السنة المقبلة بمناسبة تاريخية: ألا وهي الذكرى الخمسين لانشائها.

إن المؤتمرات العالمية الهامة - أعني المؤتمر الخاص بالسكان والتنمية الذي اختتم أخيرا في القاهرة، والمؤتمر الخاص بالتنمية الاجتماعية والمقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس من السنة المقبلة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في بيجينغ - لهي مؤثرات تتيح الفرصة لتكثيف تفكيرنا ولايجاد الوسائل التي تمكننا من التدخل لتغيير الأوضاع في المجالات ذات الأهمية الرئيسية للمستقبل.

ويعتبر العمل الجاري لتحسين أداء المنظمة وهياكلها أمرا مشجعا. وتتابع حكومة الإمارة هذه التطورات باهتمام.

وسأكون مقصرا إذا اختتمت بياني دون شكر أعضاء مجلس الأمن والدول التي أسهمت في عمليات حفظ السلم، ودون أن أذكر أن الامارة تقدر تماما التضحيات التي قدمت. لقد فقد رجال ونساء يخدمون المنظمة حياتهم. ونحن نحييهم ونمجد ذكراهم. ويجب أن نكون يقظين - وهذه مسؤولية رئيسية - من أجل ضمان حماية أفضل لجنود السلم هؤلاء وأن نتذكر زوجاتهم، وأطفالهم وأسرهم.

ويجب أن يستهدف عملنا دوما، وأولا وقبل كل شيء، خدمة الانسانية، بالتخفيف من معاناتها وعلاج أسباب محنتها. ألم يحن أخيرا الوقت لأن نقول، كما كتب أندريه بريتون: "لأن يقف الانسان بكل جوارحه إلى جانب الانسان".

وأود، في نهاية بياني، أن أعرب عن تمنياتي الحارة والمخلصة بنجاح أعمال دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين هذه.

ويراودني الأمل في أن نتمكن بفضل حسن النية العام، والتفاهم المتبادل، من ايجاد حلول عملية وفعالة، تتفق مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، للمسائل الرئيسية المطروحة علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد امارة موناكو على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب سمو الأمير البرت، ولي عهد امارة موناكو، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية، والثقافة، والشباب، والرياضة للختنشتاين، سعادة السيدة أندريا ويلي.

السيدة ويلي (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وأتمنى لكم كل نجاح وأتعهد لكم بتقديم دعم وفدي الكامل. وأود أيضا أن أثني على سلفكم، سعادة السفير صمويل انسانالي، ممثل غيانا، على الطريقة الممتازة والقديرة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

وتحت قيادته الحكيمة أجرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، حوارا خلاقا وبناء حول مسألة من الأرجح أن يكون لها أثر كبير على عمل الأمم المتحدة ومصداقيتها مستقبلا، وهي مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ان تقرير الفريق العامل، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر، يوضح أن بداية هذه المناقشات كانت بداية ايجابية وأنه يلزم القيام بمزيد من العمل بروح بناءة ومنفتحة لايجاد حل مقبول لجميع الدول الأعضاء. ومع انه لابد للفريق العامل أن يواصل مناقشاته المفصلة لهذه المسألة الحساسة، فإنني أود التأكيد مرة أخرى في هذه المرحلة على أن حكومة لختنشتاين تولي أهمية قصوى للحفاظ على كفاءة عمل مجلس الأمن وفعاليته، وترى في الوقت ذاته أنه ينبغي ألا تتناول مناقشات الفريق العامل مسألة توسيع المجلس فحسب بل أيضا، وبقدر لا يقل عن ذلك، أساليب عمله.

لقد اختتمت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، أعمالها قبل ثلاثة أسابيع فقط. وأن حكومة لختنشتاين تسرها النتائج التي توصلت اليها تلك الدورة، والتي أثبتت أن العملية التحضيرية تسير في الاتجاه السليم، ونحن على ثقة بأن المشاورات التي سيعقدها السفير سومافيا خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/اكتوبر سترسي أساسا صلبا لعمل الدورة الثالثة، وستقرب الدول الأعضاء من تحقيق الهدف الهام المتمثل في وضع وثيقة ختامية يمكن اعتمادها بتوافق الآراء. ان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمكن أن يكون حدثا حاسما بالنسبة لمستقبل الانسانية، ويتعين علينا ألا نفوت هذه الفرصة للنهوض بالرقي الاجتماعي قدما وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح، وهذه بعض من أنبل أهداف هذه المنظمة. ان هذا اللقاء، كما يسلم بذلك مشروع الوثيقة الختامية، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤتمرات الهامة الأخرى، وعلى وجه الخصوص المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اختتم بنجاح في ١٣ أيلول/سبتمبر في القاهرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

ومن بين المواضيع الأخرى التي تبحثها الجمعية العامة، يشير مشروع الوثيقة الختامية أيضا إلى السنة الدولية للأسرة، التي لا نزال نحتفل بها. وأود أن أؤكد على أن حكومة لختنشتاين ترى أن وضع ملخص وتحليل دقيقين للأنشطة المضطلع بها في إطار السنة الدولية للأسرة، على المستويين الوطني والاقليمي، أمر يمكن أن يسهم اسهاما ملموسا في احراز خاتمة ناجحة لمؤتمري الأمم المتحدة العالميين في عام ١٩٩٥، وأن يساعد في الوقت نفسه على تحقيق غاية منشودة هي ألا تكون السنة الدولية للأسرة حدثا منعزلا بل حدثا له أثر مستمر وطويل الأمد على السياسات الوطنية علاوة على أثره على التعاون الاقليمي والدولي. وتضطلع لختنشتاين بأنشطة متنوعة من أجل الاحتفال بالسنة الدولية، من جملتها تكريس أنشطة الاحتفال بيومها الوطني في ١٥ آب/أغسطس لأهداف السنة الدولية. ولذلك فإن حكومة لختنشتاين ترحب ترحيبا حارا بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٧ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالأسرة وهو المؤتمر الذي سينعقد هنا في نيويورك في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر، وهي تأمل أن تتمكن من الاسهام في اعطاء السنة الدولية أثرا دائما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرزو مانيان (أرمينيا).

وفي رأينا أن الدبلوماسية الوقائية، كما هي مبينة في "خطة للسلام"، يمكن، بل ينبغي، استخدامها في حالات أكثر وبمزيد من الفعالية. وإننا نثني على أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فلقد أظهر المؤتمر، خاصة منذ اجتماع قمة عام ١٩٩٠ المعقود في باريس عندما وقع رؤساء ٣٦ دولة على ميثاق باريس لاقامة أوروبا جديدة وأعلنوا التزامهم بهذا الميثاق، ان بامكانه الاضطلاع بدور مفيد للغاية في متابعة حالات محددة وفي بدء عمليات التفاوض. ونحن نرى أن تحسين التنسيق فيما بين أنشطة المؤتمر وأنشطة الأمم المتحدة يمكن أن يحقق نتائج مثمرة للغاية.

إن البيئة السياسية الدولية قد تغيرت. وبعد أن نالت الأمم المتحدة مكانها الصحيح في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، فقد أصبح من بين مهامها الأساسية الآن الاضطلاع بدور أكثر نشاطا من أي وقت مضى في حل الصراعات. وللأسف، علينا أن نعلن مرة أخرى هذا العام أن عدد وحجم الصراعات يتجاوز امكانيات هذه المنظمة. فما من منطقة في العالم تخلو من إحدى صور الصراع؛ ولقد أصبحت الصراعات

الاقليمية مثار تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك أن حفظ السلم يجب أن يبقى، وسيبقى، أهم أدوات منظمتنا لصون السلم والأمن في العالم، ولكن يجب أن تعطى عمليات حفظ السلم ولايات واضحة وأن يحدد لها إطار زمني معقول وواقعي. ومنذ أن أصبحت لختنشتاين عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠، ازدادت نفقات عمليات حفظ السلم بدرجة هائلة. ونحن ندرك أن الوضع العالمي المتغير قد زاد من أنشطة حفظ السلم زيادة لا يمكن تجنبها، ولكن ينبغي أيضا ملاحظة أن هذه التكاليف أصبحت تمثل بصورة متزايدة عبئا ثقيلا على الميزانيات الوطنية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر أننا نرحب بإنشاء وظيفة وكيل الأمين العام لشؤون خدمات المراقبة الداخلية وتعيين السيد كارل تيودور باشكي في هذه الوظيفة. ونتعشم أن تؤدي هذه الخطوة الهامة إلى تحسين الإدارة المالية للأمم المتحدة، وإلى قيام جميع الدول الأعضاء في الوقت نفسه بدفع مساهماتها المقررة بالكامل وفي حينها الصحيح سواء كانت متعلقة بالميزانية العادية أو بالأعمال المتصلة بحفظ السلم.

وتعلق حكومة لختنشتاين أهمية قصوى على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد أن إعلان وبرنامج العمل اللذين أقرهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ يمكن، إذا ما تبعهما تنفيذ كامل لأحكامهما، أن يشكلا معلما بارزا في تاريخ الأمم المتحدة. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين خطوة إولى هامة جدا، بمصادقتها على ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهي وظيفة ظلت موضع مناقشة لفترة طويلة جدا من الزمن. وأود أن أشكر السفير أيالا لاسو على كافة الجهود التي قام بها حتى الآن في سبيل إنجاز مهمته البالغة الصعوبة، وأن نؤكد تأييدنا الكامل له. بيد أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل المحدد، من جانب الجمعية العامة، بما في ذلك تخصيص نسبة مئوية متزايدة من الميزانية العامة للأمم المتحدة، لمركز حقوق الإنسان، لتمكينه من تنفيذ مهامه على نحو أكثر كفاءة.

إن الأمم المتحدة تقترب من الذكرى الخمسين لتأسيسها، وتستعد للاحتفال بهذه المناسبة بطريقة مهيبة. وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام جيليان سورينسن على جهودها التي لا تكل بصدد أنشطة الاحتفال بذكرى تأسيس المنظمة. ويعتبر هذا الاحتفال العظيم كذلك فرصة طيبة لجعل مقاصد وأعمال الأمم المتحدة أقرب إلى أذهان الأفراد والشعوب، وهم المحور الرئيسي الذي تدور حوله مساعي المنظمة. إن لختنشتاين ترغب في المساهمة في تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فقد وضعت جدولا لعدد من الأنشطة، سيجري توفير المعلومات عنها في الوقت المناسب. وأغتنم هذه الفرصة لأشير بإيجاز إلى مشروع له أهميته الخاصة لنا، ونعتقد أن له صلة مباشرة بالأمم المتحدة.

ففي واحدة من أولى مساهمات لختنشتاين في هذه المداولات العامة بعد أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة، تقدم صاحب السمو الأمير هانز آدم الثاني، الأمير الحاكم ورئيس دولة لختنشتاين، إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، بمبادرة حول أوجه معينة من تقرير المصير، وزادها تفصيلا في الدورات التالية، بما في ذلك الدورة الثامنة والأربعون. ولقد كان لمبدأ تقرير المصير أهمية عظمى في تاريخ الأمم المتحدة، وهو محاط، بطبيعة الحال، بهالة من القدسية باعتباره أحد المبادئ الواردة في ميثاقها. وكما أوجز ممثلو لختنشتاين في عدة مناسبات، فإن مبادرتنا تسعى إلى فتح باب النقاش أمام المجتمع الدولي حول جوانب معينة من موضوع حق تقرير المصير، وتشجيع نهج أكثر مرونة وأكثر اتساما بالروح العملية في إعمال هذا الحق.

وفي السنة الماضية، وبناء على طلب وفد لختنشتاين، أُدرج بند فرعي في جدول أعمال الجمعية العامة تحت عنوان "الإعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي". وجرت مناقشة ممتعة جدا في اللجنة الثالثة، فضـّلت الدول الأعضاء في ختامها، مع أنها وافقت على معاودة النظر في الموضوع في مرحلة لاحقة، ألا تفعل ذلك أثناء الدورة الحالية التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وقد جاءت ردود الفعل والتعليقات التي صدرت أثناء المناقشة وحولها من جانب عدد كبير من البلدان، وكذلك التطورات الجارية في الساحة الدولية، مؤكدة لوجهة نظرنا في أن هذه المبادرة تأتي في الوقت المناسب وأنها ذات قيمة للمجتمع الدولي. ومن ثم فإننا سنتابعها بأفضل السبل البنـّاءة الممكنة.

ويبدو لنا أن من الأنسب والأجدى في هذه المرحلة طرح الموضوع في إطار أكاديمي بدلا من الإطار السياسي. ومن ثم فقد قدم صاحب السمو الأمير هانز

آدم الثاني، على سبيل المساهمة من جانب لختنشتاين في الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، منحة إلى كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية، التابعة لجامعة برينستون، لإنشاء برنامج بحثي حول مبدأ تقرير المصير يدار تحت إشراف مركز الدراسات الدولية التابع لكلية وودرو ويلسون. وسيجري تنظيم مؤتمرين في آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٥ في إطار هذا البرنامج البحثي. وسيكون هذان المؤتمران مفتوحين لاشتراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود أن أوجه الدعوة إلى جميع الدول لمواصلة العمل معنا لإحراز مزيد من النجاح لهذه المسألة العظيمة الأهمية.

إن القانون الدولي هو أفضل ضمان لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فضلا عن السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للختنشتاين، فإنه الضمان الوحيد. ومن ثم إود أن أؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع جميع الدول في سبيل زيادة تعزيز القانون الدولي لتحقيق مستقبل آمن يسوده السلم والرخاء لصالح الأجيال القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية لمالطة، الرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة الأونورابل بروفيسور غيدو دي ماركو.

السيد غيدو دي ماركو (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الرئيس لانتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ولا شك أن تجربته السياسية والمهنية الثرية، وسجاياه الشخصية، ستعود بالفائدة على أعمال الجمعية العامة خلال الأشهر المقبلة.

إنه يتولى مسؤولياته الجديدة خلفا لسعادة السيد إنسانالي، الذي واصل كرئيس خلال الدورة الثامنة والأربعين إسباغ الرئاسة بروح التطلع للمستقبل التي تعد ذات أهمية بالغة في هذا الوقت الذي أخذت فيه منظومة الأمم المتحدة - والجمعية العامة في مكان القلب منها - تصبح بدرجة متزايدة مركز التنسيق الفعال للحياة الدولية.

وبعد انقضاء خمسة أعوام على انتهاء الحرب الباردة، لا يزال المجتمع الدولي يشهد حالات مؤلمة تتسم بالصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتنهال علينا وسائط الإعلام يوميا بصور البؤس: ضحايا الحروب الذين يفرون من مناطق القتال، متخلين عن كل ما عملوا من أجله وجمعوه طوال حياتهم؛ واللاجئون الذين يعبرون الصحارى أو المحيطات باذلين جهودا تفوق قدرة البشر للابتعاد عن حالات ديست فيها الكرامة الإنسانية وفقد فيها منذ أمد طويل جوهر حقوق الإنسان؛ والفقراء والمحتاجون وهم يتعلقون بآمال الهروب من مجتمعات تفتقر إلى التنمية أو هي محرومة من التنمية.

إن قائمة الآلام المبرحة لا تنتهي. ويساور معظمنا شعور الانزعاج والغضب إزاء عجز المجتمع الدولي عن معالجة الأسباب الجذرية لهذا البؤس.

ونحن نميل إلى ربط الكثير من هذه الحالات بانتهاء الحرب الباردة وما أسفرت عنه من نتائج، مدركين أن التحول في علاقات القوى الدولية كان له أثر يتجاوز الأثر السياسي المباشر. وهو لا يزال يؤثر بطرق شتى على الدينامية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط من الدول التي تمر بعملية الانتقال ولكن على غيرها من الدول كذلك - وهو أثر متغلغل من الصعب احتواؤه وكذلك تحديده وبيان تفاصيله.

وقد دخلنا مرحلة تاريخية تتخللها وتميزها الصراعات الإقليمية والحروب التي تبذر بذور الموت والدمار وتمحو المنجزات الاجتماعية والاقتصادية في أسابيع بل في أيام.

وقد نُغرى بتحصين أنفسنا من التأثر بالنتائج المأساوية لهذه الشرور وذلك بنسيان مسؤوليتنا الجماعية عن تخفيف المعاناة. وفي كل مرة يستسلم فيها المجتمع الدولي لهذا الإغراء فإنه لا يلبث أن يفيق مفزوعا إزاء تردي الحالات على نحو لا يمكن إلا أن يصدمنا.

وقد تفجرت الخصومات ذات الجذور التاريخية على شكل حالات من الصراع والنزاع الأهلي، كاشفة عن تركة مثقلة بالعداوات الإثنية والدينية والقبلية. وما برحت المذابح الجارية على نطاق لم يسبق له مثيل تزلزل ضميرنا الجماعي.

ولقد أوجدت حالة الانتقال والتحول فراغا. وكثيرا ما يتعين على قوى القيادات السياسية الديمقراطية

الجديدة التي لا تزال ضعيفة، أن تواجه، في محاولة لشغل هذا الفراغ، قوى معادية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، قوى تحرص على التمكين لنفسها بإدامة حالة عدم الاستقرار. ويجني المتجرون اتجارا غير مشروع بالمخدرات والأسلحة، وغاسلو النقود، ومديرو المؤسسات الاقتصادية الذين انعدمت ضمائرهم، ثمار التربح من البيئة المالية والسياسية والاجتماعية المفتقرة إلى الضوابط. وكثيرا ما يقفون صفا واحدا في جهودهم لتقويض استقرار الديمقراطية وحكم القانون. وقد أدرك المجتمع الدولي منذ وقت طويل أنه لا يمكن معالجة هذه العلل بطريقة منعزلة. وقد عـُزز التعاون في مجالات لم تفلح فيها الحدود في وقت انتشار الأعمال الإجرامية.

وتتطلب علل العصر الحاضر أيضا تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي. ويمكن لكل منطقة إقليمية الاستفادة من الدروس التي تعلمتها المناطق الأخرى في الوقت الذي يبدو فيه أن طرق الاتجار غير المشروع، بصوره المختلفة ابتداء من المخدرات وحتى البلوتنيوم، تتشعب وتمد مخالبها لتطوق بها العالم كله. بيد أن لب المسألة يكمن في إعادة تأهيل تلك البيئات الاجتماعية التي تغزوها التجارة غير المشروعة وتستغلها وتزدهر فيها.

ويجب أن تظل حماية كرامة كل إنسان، من خلال المراعاة التامة لحق الشخص في الحياة والحرية والأمن، أساسا لعملنا الجماعي.

ونحن نعلن جميعا التزامنا بالمبادئ التي نص عليها قبل ٤٦ عاما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. غير أن هذا الالتزام كثيرا ما سقط ضحية لاعتبارات عملية تتطلب منا أن نغض الطرف عن ذلك، وهذه فلسفة تبرر لنا قبول الشر الأقل بزعم تفادي الشر الأكبر. وما برح بطلان هذا النهج يتضح في أمثلة كثيرة ومتنوعة، ابتداء من الفساد داخل الكيان السياسي إلى الشمولية على الصعيد الوطني والجريمة والإرهاب عبر الحدود على الصعيد الدولي.

ولقد تكلمنا، طوال خمسة أعوام، عن إنشاء نظام دولي جديد. وكانت الألفاظ والملابسات، والتعهد بفعل الخير، أمور جديرة بالثناء. وفي غمرة حماسنا كنا نفترض أننا جميعا نتقاسم الرغبة في إقامة مجتمع عالمي جديد يسوده القانون والنظام والتنمية.

وأثبتت الحقائق الفظة أننا، عندما وضعنا هذا الافتراض، لم نلاحظ أن رغبتنا في تحقيق العمل الطيب، يمكن أن تناظرها، بل وأن تتحداها في الواقع، نوايا شريرة لدى الغير. وقد كان المعتقد أن هذا التحدي لا يمكن أن يصدر إلا عن أنظمة قائمة حاولنا بطريقة شرعية معاملتها كأنظمة منبوذة - وفاتنا أن نقدر حق التقدير كون جذور المسألة أكثر انتشارا وأنها تكمن في عدم تحقق التطور المتوازن والمتجانس للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية - السياسية.

وإن اختتام جولة أوروغواي هذا العام وإنشاء منظمة التجارة العالمية يمكن أن يوفر لنا قناة تصبح فيها الممارسات التجارية أكثر شفافية وإنصافا. والتجارة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ومن شأن انعدام النشاط الاقتصادي القابل للاستمرار أن يحدث تآكلا في قواعد المجتمعات الديمقراطية، مما يجعلها هشة وعرضة لعدم الاستقرار. ولا يسعنا سوى إطراء جهود شعوب وحكومات الكثير من الدول في الكفاح من أجل إقامة الهياكل الأساسية الاقتصادية المستقرة. ولا يمكن تحقيق مشاريعها دون المساندة الدائمة من جانب الدول المتقدمة النمو ذات اقتصادات السوق الحرة الراسخة منذ وقت بعيد.

ويستلزم اتباع نهج جديد أن نهيئ أنفسنا على نحو صحيح لمواجهة التحديات المقبلة. فعلى الصعيد الوطني يجب أن تكفل الهياكل السياسية والاجتماعية-الاقتصادية، الكرامة للجميع.

وقد احتفلت مالطة، في ٢١ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الثلاثين لاستقلالها. وخلال هذه العقود الثلاثة، واجهنا الكثير من التحديات وتعلمنا العديد من الدروس. إن الديمقراطية القائمة على أساس كرامة كل مواطن، مهمة تتطلب التزاما دائم التجدد، من قبل كافة القوى الاجتماعية، بالحق في حرية الرأي.

والتعددية هي العامل الحفاز الأساسي في العملية الديمقراطية ويلزم أن نحترم معناها الكامل في المجالات المختلفة التي تتجلى فيها. ومهما اشتد هذا الزخم عندما ترعاه الحكومات، فإنه يتعثر في كل مرة تفترض فيها حكومة متسلطة أنها تستطيع أن تحكم بإملاء إرادتها. وخلال السنوات السبع الماضية، ألزمت حكومتي نفسها بتدعيم التعددية في مجالات حيوية

من قبيل الإذاعة والتعليم والتجارة. وتعتبر التعددية تصويتا بالثقة في الشعب، ولا يسع أي حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي إلا أن تبادل الناخبين الثقة التي أسبغوها عليها.

ولم يكن توطيد الديمقراطية بالتحدي الوحيد الذي تعين علينا أن نواجهه. فخلال هذه السنوات الثلاثين حولنا بطريقة جذرية اقتصادا معتمدا بالكامل على وجود قواعد عسكرية أجنبية الى اقتصاد يستفيد من القطاعات المالية والصناعية والسياحية المزدهرة. وقد أعطى هذا التحول لمالطة الانتعاش الاقتصادي المطلوب منها كعضو محتمل في الاتحاد الأوروبي. وقد أحطنا علما بارتياح بالقرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه الماضي في قمة كورفو بأن تضم مالطة الى المرحلة المقبلة من توسيع الاتحاد الأوروبي.

وقد ساعدت حالة الرخاء الاقتصادي الحكومة على توطيد السياسة الاجتماعية المستوحاة من مفهوم التضامن. وعلى مدى ثلاثة عقود استحدثنا خططا تكفل فرصا متساوية للرجل والمرأة عن طريق توفير هياكل التعليم الرسمي والهياكل الاجتماعية الملائمة.

ولم تتجاهل الحكومة، عند سنها لتلك السياسة، مسؤوليتها عن كفالة حياة كريمة للجميع، وذلك بالاضطلاع ببرامج تتراوح بين توفير المعونة الطبية المجانية لجميع المواطنين ورعاية المسنين وإدماج المعوقين في المجتمع.

واليوم، تستطيع مالطة أن تعلن أنها تعيش في سلم مع نفسها ومع الآخرين. وعلى الرغم من وعينا بمحدودياتنا، فإننا لم نسمح بتاتا للحجم بأن يثبط من مشاركتنا الناضجة على الساحة الدولية. وفي مناسبة التوقيع مؤخرا على الاتفاق على تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سلم كثير من الممثلين بدور مالطة في طرح مفهوم التراث المشترك منذ بدايته وهو المفهوم الذي يعد اليوم المبدأ الموجه في عدد من الاتفاقيات. وستواصل مالطة التزامها بالعمل على إيجاد مجتمع دولي يقوم على مبدأي الكرامة والتضامن.

وعلى مدار القرون، كان التناقض ما بين صغر حجم مالطة وبين أهميتها الاستراتيجية سمة مميزة لوجودها. وقد استوجب ذلك تفهما منها لأهمية الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون. ولقد عملنا منذ الاستقلال على نشر الوعي بأهمية الاستقرار في البحر المتوسط. والتقدم المسجل في عملية السلام في الشرق الأوسط عقب توقيع إعلان المبادئ واتفاقات واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ييسر من تفهم مدى أهمية الترابط بين الأمن الأوروبي وأمن البحر المتوسط.

ومالطة كانت أول من يدعو في المحافل الدولية - بل الداعي الوحيد أحيانا - الى ضرورة إقامة حوار على صعيد البحر المتوسط، وقد ثابرت على التقدم باقتراحات من أجل ذلك. وقد عززنا على مر السنين التي انقضت منذ إعلان قمة هلسنكي، الربط بين الأمن في أوروبا والأمن في البحر المتوسط.

واليوم، يشغل البعد المتعلق بالبحر المتوسط مكانا عاليا في جدول الأعمال الدولي. وقد جاء التأكيد على الحاجة الى محفل للبحر المتوسط من جانبي هذا البحر ذي الأهمية المصيرية - ولم يكن ذلك لمجرد خلق هيئة دولية أخرى بل انطلاقا من منطق الوجود ذاته في ضوء المشاكل الكثيرة التي تواجهها المنطقة. وتتراوح هذه المشاكل من البطالة الى الاكتظاظ السكاني والإرهاب والتناحر الإثني - وكل ذلك على ممر ضيق يؤثر على الاستقرار في المنطقة وما ورائها، مما يهدد مستقبل الملايين.

ولذلك لا يسعنا إلا أن نضم صوتنا الى وزير الخارجية آلان جوبيه الذي صرح في الخطاب الذي أدلى به في الجلسة العامة الثامنة لهذه الدورة بأن فرنسا تود أن ترى أوروبا وقد نظمت محفلا للتعاون يضم جميع دول البحر المتوسط وأنها ستجعل من ذلك أحد الأهداف الرئيسية للفترة المقبلة التي سترأس فيها فرنسا الاتحاد الأوروبي. ونحن نرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به في الجلسة العامة السادسة رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي - وزير الخارجية كلاوس كينكل - وقال فيه إن أوروبا تعلق أهمية كبيرة على الأمن في البحر المتوسط.

إن التعاون القائم على التمسك بالمبدأ يعكس واقعا اجتماعيا مالطيا جذريا وأساسيا. ومن خلال مد هذا المفهوم الناضج الى المستوى الأوروبي والدولي الأعرض، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، قامت مالطة بطرح مبادرتها بأن يقوم المؤتمر بإعلان نفسه ترتيبا إقليميا لصون السلم والأمن بمفهوم الفصل الثامن من

ميثاق الأمم المتحدة - وهو الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في قمة هلسنكي الثانية.

ولا يسعنا، إذ ندعو الى نهج جديد على الصعيد الإقليمي، إلا أن نجدد تأييدنا لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتزامنا بها. لقد كان هذا المؤتمر أول هيئة تعطي شكلا ملموسا للصلة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والبشرية. ولا يتعين أن تحاكي المناطق الإقليمية الأخرى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بكل تفاصيله، إلا أنه يوفر مع ذلك نموذجا لبناء الثقة تستطيع المناطق الأخرى أن تصبو إليه.

لقد كانت الحاجة الى نهج جديد حاجة محسوسة في الأمم المتحدة منذ وقت طويل. والمبادرات التي طرحتها مالطة عند توليها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين منذ أربع سنوات مضت، قد بدأت تؤتي ثمارها ببطء. بيد أنه يحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت النتائج متناسبة مع الجهود التي بذلت. إن حكومتي ترحب بما حدث مؤخرا من اعتماد قرار بشأن إعادة تنشيط الجمعية العامة، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. وهذه الخطوة، على ما لها من أهمية، لا بد وأن تفضي الى خطوات أخرى ترمي الى تعزيز دور هذا المحفل.

وعلينا أن نحافظ على الدور الرئيسي للجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة. فالجمعية هي المحفل الوحيد الذي يعتبر جميع أعضائه أعضاء دائمين. ونعتقد بأنه يتعين على الجمعية العامة أن تستحدث آلية خاصة بها لتقصي الحقائق وتتولى هي تحديد شكلها. كما أن علينا أيضا أن نكفل ما أشار اليه الأمين العام السابق خافيير بيريز دي كوييار على أنه "علاقة دستورية متوازنة". إن المحافظة على هذه العلاقة مع الأجهزة الرئيسية للمنظمة وفيما بينها، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة، أمر هام ليس فحسب كقضية تمس التشغيل الداخلي للمنظمة وإنما أيضا كقضية "تؤثر على صون السلم الذي تمارسه الأمم المتحدة".

ويؤكد الأمين العام بطرس بطرس غالي في تقريره "خطة للسلام" على أهمية الجمعية العامة كمحفل عالمي عام بالدعوة الى التسليم بقدرتها على النظر في الإجراءات الملائمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، والتوصية بها. إذ يقول:

"ولذلك من الضروري، تشجيع جميع الدول الأعضاء على الاستعانة بها بغية ممارسة تأثير أكبر في منع أو احتواء الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين". (A/47/277، الفقرة ٣٦)

وفي هذا الصدد، فإن الإصلاحات المتصلة بإعادة هيكلة مجلس الأمن التي نأمل في أن يتم التفاوض عليها بحلول العام القادم، إصلاحات ستحدث أثرها بما سيترتب عليها من تغيير نوعي. وحكومة بلادي تدرس المقترحات التي قدمت بالفعل بما فيها المقترح الإيطالي الذي قدمه أمس وزير الخارجية مارتينو.

إننا سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الخمسين لمنظومة الأمم المتحدة. والمجتمع الدولي يزداد الآن إدراكا للنطاق الشاسع للشواغل المشتركة التي تربط مصيرنا كمجتمع عالمي. وأصبح عدد من المعاهدات الدولية يتضمن إشارة محددة الى التراث المشترك للإنسانية.

إن القبول العالمي لهذا المبدأ يعد مفخرة لنا جميعا. وهو دليل على الشعور بالمسؤولية والإنصاف الذي تستلهمه الدول الأعضاء في التزاماتها تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. فالتضامن الحقيق وحده هو الذي يمكنه أن يكفل بقاء الكوكب. وهذا الشعور بالتضامن فيما بين الأجيال هو الذي يحقق الكرامة للإنسانية حقا.

لقد أكدت مالطة على ضرورة إنشاء وحدة لتنسيق ومراقبة المجالات المرتبطة بالتراث المشترك. ويصبح تلاقي كل الجهود أمرا أساسيا لكي تُكفل لهذه المبادرات - التي ولدتها الاتفاقيات - الفعالية التي تجعلها تنجح وتؤتي ثمارها.

ولا يمكن تفادي سيناريو التفتت المؤسسي إلا بقيام إشراف مؤسسي لصالح المجالات التي أصبحت أمانة في عنقنا للأجيال القادمة. نحن لا ندعو الى إعادة اختراع العجلة بل نقترح بدلا من ذلك تحولا وتطورا في دور مجلس الوصاية، إذ أننا على قناعة بأن هذا المجلس يمكن أن يكون نقطة التلاقي المنشودة.

لقد أحطنا علما بذلك الجزء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي ينصب على مجلس الوصاية، وعلى وجه الخصوص، التوصية الى الجمعية

العامة بأن تشرع، وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق، في اتخاذ ما يلزم لحل هذا الجهاز. ونحن نتفق مع الأمين العام في أنه بنهاية اتفاق الوصاية على "بالاو" يكون المجلس قد أنهى مهمته التي شُكِّل من أجلها.

إن مفهوم الوصاية ومفهوم المساس في القانون العرفي الانكليزي يقوم على فكرة صيانة الأمانة. وهو مفهوم تتمثل فيه مهمة عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة تجاه أقاليم معينة. والآن علينا أن نطبق مفهوم الوصاية على الوقائع الجديدة فنحن نعتقد أن الأمم المتحدة تتحمل أمانة المحافظة للإنسانية على تراثها المشترك واهتماماتها المشتركة: البيئة، وموارد البحار وقاع البحار، والمناخ، وحقوق الأجيال القادمة، وصيانة حقوق الشعوب في حالات الانهيار الكامل لأجهزة الدولة. ونحن نعتقد أننا نتحمل أمانة المحافظة على هذه الأمور من أجل الإنسانية، ويمكن أن يكون مجلس الوصاية، بعد تعزيزه وإعادة تحديد وظائفه؛ الجهاز المناسب لهذا الغرض.

إن تحديات العصر الحالي تقتضي منا أن ننظر الى منظومة الأمم المتحدة نظرة جديدة مبتكرة، فلا يمكن أن نتطلع الى نظام عالمي جديد بينما نحن مستمرون في النظر الى الآليات المؤسسية في الأمم المتحدة بنفس مناظير الحرب الباردة، وهي مناظير لا تصلح لعصرنا بل قد اندثرت في طيات التاريخ الآن. إننا بحاجة الى أن ننظر الى الأمم المتحدة على أنها منظومة معقدة قابلة للتكيف، منظومة تستجيب - دون التخلي عن مثلها الأصلية ومبادئها الأساسية - على نحو كاف وسريع للاحتياجات المعاصرة. فالأمم المتحدة التي تتخذ بنفسها زمام المبادرة أفضل من الأمم المتحدة التي تنتظر وقوع الأحداث لتتفاعل معها. إننا نريد أمما متحدة تشكل عقلية جديدة بدلا من كي الكسرات ورتق التمزقات التي تحدث في نسيج العلاقات الدولية.

إن التحدي اليوم لا يتمثل في سور أو حائط يخلق انقساما ماديا. وبإمكان هذا الجيل أن يلتفت يوما الى الوراء لينظر بفخر الى ما حققه. إن الاحتفالات الأخيرة التي أقيمت بمناسبة مغادرة القوات الأجنبية التي كانت متمركزة في المانيا إنما هي تذكرة لنا بمدى اختلاف الحقائق السياسية اليوم اختلافا جوهريا عما كانت عليه عندما كان سور برلين يقسم مدينة وأمة وقارة بنفس الفظاظة التي كان يقسم بها روح أوروبا كلها.

وثمة حدث آخر يخطف الأبصار بنفس القدر هو تحول جنوب افريقيا التي بنيت على معاقل الفصل العنصري الى جنوب افريقيا ديمقراطية تُعز كرامة جميع مواطنيها.

وها هي أسوار التقسيم تُفكك في الشرق الأوسط حيث يمكن، بل ينبغي، للإصرار السياسي وحسن النية أن يكفلا لجميع الشعوب التي تعيش في المنطقة التمتع الكامل بالسيادة والحقوق السياسية.

ومع ذلك، هناك حالات أخرى عديدة سننظر اليها يوما ما بغضب. فالتحدي الماثل لإرادتنا السياسية اليوم هو مأساة الأطفال في البوسنة والهرسك، وجثث القتلى المتعفنة التي تطفو في أنهار رواندا، وملايين اللاجئين الذين تضيع سنوات حياتهم في انتظار لا نهاية له، وملايين غيرهم من المقهورين والمضطهدين الذين يعيشون وجودا بلا كرامة.

إن عام ١٩٩٥ هو عام التحدي، فهو العام الذي سيعقد فيه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وهما الحلقتان التاليتان في الثالوث الذي بدأ بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا بالقاهرة. وهذه المؤتمرات الثلاثة - الى جانب الموئل الثاني - تتطلب نهجا عالميا يركز على التنمية لا الترويج لجداول أعمال مستترة لا صلة لها بحل القضايا الأساسية - أي القضايا الأساسية التي تخص بليونا من البشر يعيشون في فقر مدقع ويأوى نصفهم كل يوم الى مضجعه بمعدة خاوية.

هناك ستار من الفقر ما زال يخلق انقساما كبيرا، ويصبح أشد صلابة عندما نغمض - عامدين - أعيننا كي لا نبصر مفهوم التضامن. إن الحديث عن تمكين المستضعفين من الإمساك بالزمام يصبح حديثا عاطلا إذا لم نكفل لهذا الخضم الهائل من البشر المحرومين من حقهم الأساسي في الحياة والحرية والأمن الشخصي، حياة موفورة الكرامة.

ويجمل بنا عند إصدار البيانات أن نؤكد على التزامنا بالقضاء على الأسباب الجذرية التي تولد كل هذا البؤس والكرب والألم. بل الأفضل من ذلك أن نتعهد بالتزامات ثابتة لمساعدة الدول التي هي بحاجة الى تضامننا، الدول المعوزة على نحو يقتضي منا أن نضاهي أقوالنا بأعمالنا.

إن التضامن يعني مد يد العون لا الانتظار أو الإحجام عن المشاركة. التضامن هو لبنة الأمن الأوفر الذي يكفل أسباب الرزق والكرامة للملايين، وهو عامل أساسي في النهوض بتنمية أحوال معيشة البشر وعقولهم، ومن ثم في العلاقات المعقدة التي تحدد مسار المجتمع الدولي.

إن الإرث الذي سنتركه للأجيال سيكون إرثا ضئيل القيمة إذا لم يكن امتثالنا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان مضاهيا لالتزامنا بالتنمية والتضامن. وتتطلب أهمية سيادة القانون والديمقراطية أن يقوم المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان. فإنكار الحرية هو بمثابة رفض للأوكسيجين الذي يمكن المجتمع المتقدم من أن يعيش في وئام مع نفسه ومع غيره. إن تحدي القرن الواحد والعشرين لا يتمثل في الحرية كفكرة مجردة. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية تفرض عليها أن تكون أداة فعالة في تحويل المبادئ الى عمل ملموس.

إن الأمم المتحدة التي تواجه، في المرحلة الثانية من حياتها، تحدي التضامن لا بد أن تؤدي دورها كنبراس للبشرية في مسيرتها الطويلة صوب السلم في ظلال الحرية.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء يسرني عظيم السرور أن أهنئ الرئيس على انتخابه بالإجماع. وإنني لعلى ثقة، شأني في ذلك شأن زملائي الذين سبقوني، من أنه سيقودنا في هذه الدورة بكفاءة، واسمحوا لي أيضا أن أسجل تقديرنا لسلفـــه، السفير انسانالي، الذي ترأس دورة مضنية ومثمرة جدا.

إن نهاية الحرب الباردة لم تؤد بنا إلى نهاية الصراعات، بل إنها قد أدت إلى ظهور العديد من الصراعات الإثنية والدينية داخل الدول، وهي صراعات جلبت في اعقابها الدمار والفوضى والمعاناة. ونظرا لانشغال الدول الكبرى بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية وغيرها من المشاكل، لم يكن أمام العالم من خيار سوى اللجوء إلى الأمم المتحدة طلبا للمساعدة. فأولا، ليس هناك من بديل لها. وثانيا، هناك التوقع بأن الأمم المتحدة، التي تحررت من التناحر السابق بين الدولتين العظميين الذي كان يشل حركتها، ستتمكن من الوفاء بأهداف آبائها المؤسسين المتمثلة في خلق عالم أفضل.

وفي السنوات القليلة الماضية، نظرا لكثرة هذه الطلبات الواقعة على الأمم المتحدة للقيام بعمل، تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى في آن واحد للعديد من بؤر الاضطراب في مختلف أنحاء العالم. ففي الأعوام الـ ٤٢ الأولى من وجودها، أي حتى عام ١٩٨٨، لم تضطلع الأمم المتحدة إلا بـ ١٣ عملية لحفظ السلام. ولكن في فترة زمنية قصيرة هي الست أو السبع سنوات الأخيرة، أصبحت الأمم المتحدة تضطلع بـ ٢١ عملية لحفظ السلام. ونفقات حفظ السلام قد ارتفعت بدورها ارتفاعا كبيرا من رقم عام ١٩٨٦ البالغ حوالي ٣٥٠ مليون دولار إلى ٣,٤ بليون دولار، وهو المبلغ المقدر لعام ١٩٩٤.

لقد ظلت العلاقات الدولية تجري لفترة طويلة في إطار نظام للتعامل بين الدول المبدأ الغالب فيه هو مبدأ احترام سيادة الدول المستقلة. والتركيز الرئيسي في ميثاق الأمم المتحدة كان ولا يزال ينصب على كيفية استجابة المجتمع الدولي للتهديدات النابعة من قضايا السلم والأمن فيما بين الدول القومية باعتبار ذلك شيئا متميزا عن الأزمات التي تنشأ في داخل الدولة الواحدة. وليست لدى المجتمع العالمي، والأمم المتحدة على الأخص، خبرة واسعة يمكن الاعتماد عليها في معالجة الصراعات داخل الدول وحفظ السلم داخل الدول. والمعضلات التي واجهها مجلس الأمن في التعامل مع الصومال، وهايتي، والبوسنة، ورواندا، على سبيل المثال لا الحصر، إنما تدلل على أن الأمم المتحدة ما زالت تشكل النهج الذي تتبعه في الاستجابة لهذه التحديات.

وهذه التحديات الجديدة المتمثلة في معالجة الصراعات القائمة داخل الدول ستبقى معنا فيما يبدو. إن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مؤشرات التنمية البشرية يبين أن ٧٩ صراعا من الصراعات العسكرية الـ ٨٢ التي حدثت في العالم منذ عام ١٩٩١ كانت صراعات داخل الدول. فهل يمكن للأمم المتحدة التي تمثل ضمير العالم أن تتفادى التدخل في هذه الصراعات؟ إن الأمم المتحدة تنتقد، من جهة، لعدم تدخلها في رواندا في المراحل السابقة للحرب الأهلية. ويقال إنها لو تدخلت لكنا تجنبنا الكارثة الإنسانية الفادحة التي نشهدها الآن في ذلك البلد. ومن الجهة الأخرى، يذهب آخرون إلى أن الأمم المتحدة ليست مهيأة لتحمل عبء المسؤولية الضمنية التي ستترتب عليها، بعد التدخل في الصراعات داخل الدول، عن رعاية البلد حتى يعود إليه الاستقرار السياسي ويسترد

عافيته الاقتصادية، وهو ما يلزم، بالطبع، لمنع تكرر المجاعة والفوضى والقلاقل الأخرى.

لقد بدأت الدول الأعضاء تدرك أن هناك حدودا سياسية ومالية ومؤسسية للأمم المتحدة. ولا يمكننا من الناحية الواقعية أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تحسم جميع أشكال الحروب الأهلية الدائرة داخل الحدود الوطنية. وقد رجعنا الآن مؤقتا إلى النهج الأشق ولكن ربما الأرشد المتمثل في جعل استجابتنا للحالات تنبني على أساس معالجة كل حالة بذاتها على حدة. ولكن من الحتمي أن تحتاج الأمم المتحدة إلى وضع مبادئ توجيهية ومعايير، إما بطريقة رسمية أو غير رسمية، لتحديد المواضع التي يلزم أن تتدخل فيها ومتى يكون هذا التدخل فعالا.

يبدو أن مجلس الأمن قد اتخذ بالفعل خطوات في هذا الاتجاه. ففي بيان صادر في أيار/مايو ١٩٩٤، وافق على أن وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، ووجود هدف سياسي واضح يتم التعبير عنه بإصدار ولاية محددة، هما عنصران ينبغي أخذهما بعين الاعتبار عند إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام. ومن العناصر الأخرى الواجبة، التحقق مما إذا كان وقف إطلاق النار قائما، ومما إذا كانت الأطراف ملتزمة فعلا بعملية سلمية ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية. ومن الأمور ذات الدلالة أن مجلس الأمن قد طلب أيضا أن يجري إبلاغه بتوقع توفر الموارد من أجل العمليات الجديدة. هذه ليست سوى مبادئ توجيهية أولية. وسيلزم البناء عليها وصقلها وتعديلها لكي يتسنى لنا أن نواجه على النحو الأمثل تحديات السلم والأمن الناشئة في هذا العصر الجديد.

في العديد من حالات الصراعات داخل الدول، قد يكون الأجدى أن نعالج أسباب الصراع الكامنة وأن نوفر قاعدة تقوم عليها التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فالأسباب الجذرية للعديد من الصراعات هي أسباب اجتماعية - اقتصادية ككيفية توزيع الموارد الشحيحة، والافتقار إلى التنمية. ومن ثم قد يكون من الأفضل التركيز على معاونة التنمية والتعليم والحكم الصالح وإقامة الهياكل الأساسية، لبناء اللبنات اللازمة لخلق مجتمع مدني. وحيثما يكون ذلك ملائما، ينبغي إقران هذه التدابير وإكمالها بالدبلوماسية الوقائية. إن عمليات حفظ السلام علاجات مسكنة، وليست بديلا عن حل الأسباب الجذرية للصراعات.

في الوقت الذي تطالب فيه الأمم المتحدة بالقيام بأدوار قيادية معقدة وجديدة في مجال السلم والأمن الدوليين وبالتكيف مع هذه الأدوار، لا بد من معالجة وحل المشاكل المالية المستعصية التي تواجهها منظمتنا. والنقطة الحاسمة هي أن الدول الأعضاء، بعد أن تقرر الشروع في عملية لحفظ السلم، لا يصح أن تتركها تفشل، وبخاصة لعدم توفر الموارد. إن مصداقية الأمم المتحدة ذاتها ستتأثر إذا ما كلفنا الأمم المتحدة بالاضطلاع بعمليات جديدة لحفظ السلام، ثم وقفنا نشاهدها تتعثر وتفشل لأن الدول الأعضاء ليست على استعداد لتوفير الموارد اللازمة لها أو هي ليست قادرة على توفيرها.

من المؤسف أن الأمين العام قد وجد لزاما عليه أن ينبه مرة أخرى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة في تموز/يوليه من هذا العام إلى الحالة المالية الصعبة التي تواجهها الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حفظ السلام. وما لم نفعل شيئا ما ، فإن هذه التحذيرات ستتكرر عاما بعد عام. ومع كثرة التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، يصعب على المرء أن يتصور كيف يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمهامها بفعالية إذا كان عليها أن تعاني كل هذه المعاناة في تدبير قوتها اليومي. لقد آن الأوان لقيام الدول الأعضاء بتناول مسألة الموارد المالية بصورة جدية ومعالجتها معالجة نهائية وقاطعة.

هناك حل وحيد للأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة: يجب على الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي مواقيتها. فبدون هذه المدفوعات، لا يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي مهامها.

إن العديد من الدول الأعضاء دول لا تحترم الالتزامات القانونية والملزمة التي تتطلب منها سداد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد. فالمدفوعات المشروعة الإلزامية إنما هي مدفوعات غير مشروطة وواجبة على جميع الدول الأعضاء. وفي الواقع، لا يوجد سبب لدى الدول الأعضاء لوقف سداد اشتراكاتها إلى الأمم المتحدة أو التهديد بوقفها، إذ أن لدى كل دولة عضو الفرصة لعرض وجهة نظرها وللدفاع عن رأيها سواء أكان مؤيدا أو معارضا لنشاط من أنشطة الأمم المتحدة. ولدى كل دولة عضو أيضا الفرصة للتدقيق في الآثار المترتبة في الميزانية على كل قرار، وبالتالي

التفاوض مع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى توافق الآراء، كما هو مألوف بالنسبة لجميع شؤون الميزانية.

بيد أن ذلك قول معاد أصبح ممجوجا لكثرة ترداده. وبغية التشجيع على سداد المدفوعات في الوقت المناسب، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار المقترحات الجاري مناقشتها فعلا في دوائر الأمم المتحدة، مثل الأخذ بنظام فرض فوائد على المدفوعات المتأخرة، مع مراعاة الظروف الصعبة لأقل البلدان نموا. ونود أن نقترح بأن تستغل الدول الأعضاء المناسبة الرمزية، مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فتقوم بسداد المتأخرات المستحقة عليها، وفتح صفحة مالية جديدة بيضاء. وبوسع الدول الأعضاء أن تقطع على أنفسها عهدا مشتركا بسداد جميع اشتراكاتها الباقية للأمم المتحدة قبل حلول هذا اليوم الرمزي في عام ١٩٩٥.

إن لمجلس الأمن بصورة خاصة دورا هاما في الأمم المتحدة. فالميثاق يوكل إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومما يقضي به الميثاق أن رسوم العضوية التي تؤديها الدولة العضو في الأمم المتحدة إنما هي أحد الالتزامات القليلة والأساسية للغاية المتعلقة بالعضوية في الأمم المتحدة. والآن، لو تعذر على عضو دائم في مجلس الأمن أن يفي حتى بهذا الالتزام الأساسي، فكيف يسعه أن يفي بالمسؤولية الجسيمة والخطيرة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء؟ فلا بد لنا أن نعتمد المبدأ القائل بأنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بما لهم من أوضاع مميزة، ألا يتأخروا في السداد. وينبغي لهم في الواقع أن يكونوا قدوة للأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة من حيث الوفاء بالتزاماتهم المالية. وللسبب نفسه، يجب على الأعضاء الدائمين أن يواصلوا تحمل مسؤوليات خاصة عن تمويل عمليات حفظ السلم.

إنني آمل في أن تنظر الدول الأعضاء في مقترحاتنا على نحو جاد. وأنا أعتقد بأن هذه المقترحات يمكن أن تُفضي إلى نتائج ملموسة في تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة بل يمكن حتى أن تؤدي إلى وضع الأساس اللازم للأمم المتحدة كي تتصدى، على نحو أفضل، للتحديات الصعبة في هذا العصر الجديد. وسنغافورة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل يدا بيد مع الأمين العام والدول الأعضاء من أجل حل الأزمة المالية للأمم المتحدة.

ومن المتوقع نظرا لارتفاع تكاليف عمليات حفظ السلم أن تكون طريقة اقتسام تكاليف عمليات حفظ السلم فيما بين الدول الأعضاء محلا لمناقشة بالغة الاحتداد في السنوات المقبلة. وستسعى سنغافورة، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، إلى وضع معايير سياسية واقتصادية موضوعية بغية تحسين جدول الأنصبة. ومن الواضح أن أي تدابير تنصب على هذا المجال بذاته وحده، سواء كانت الزامية أو طوعية لن تحظى بفرصة طيبة للنجاح نظرا لما تتصف به هذه المسألة من الحساسية البالغة. فلا بد من وجود عملية نقاش وتداول، مهما طالت، قبل أن يتسنى لنا الوصول إلى توافق في الآراء على جدول جديد. وسنغافورة، من جهتها، على استعداد لسداد المزيد من نفقات حفظ السلم شرط، أولا، أن يأتي ذلك نتيجة إصلاح عام لجدول أنصبة حفظ السلم، وثانيا، أن تعالج على نحو جاد مشكلة المتأخرين في السداد.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل ٤٩ عاما. والوقت قد حان الآن لنكرس أنفسنا من جديد لهدف إيجاد عالم أفضل على النحو الذي يتوخاه الميثاق. فأي وقت أفضل لنا من الآن، عشية الذكرى السنوية الخمسين، كي نضع الأمم المتحدة في حالة مالية سليمة، ونرسي لها الأساس السليم اللازم للشروع في برامجها وأنشطتها في السنوات الـ ٥٠ المقبلة؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الدانمرك، سعادة السيد نيلس هيلفيغ بيترسين.

السيد بيترسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الدور الفريد للأمم المتحدة يتمثل في تعزيز رفاهة الشعوب، وأمن وتنمية الدول، وحماية عالمنا المشترك. ولقد قامت على العزم على صون السلم والأمن، وتوظيف الآلية الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

إن أنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلم تمثل تحديا لجميع الدول. وهي بالنسبة إلى الدانمرك، مسألة ذات أولوية قصوى. وبوسع الأمم المتحدة أن تعتمد على الدانمرك في الاستجابة على عجل وبفعالية لاحتياجات المنظمة من القوات، والشرطة المدنية، ومسؤولي الجمارك وأفراد عمليات الإغاثة الإنسانية، ولقد اتخذنا ترتيبات تنظيمية لتمكننا من ذلك، ولو في

فترة زمنية قصيرة جدا. والمثال الأخير هو قرار الدانمرك القاضي بتقديم أفراد مدنيين للمؤازرة في الجهود الإنسانية وفي النهوض بحقوق الإنسان في هايتي.

إننا نؤيد الجمع بين عمليات حفظ السلم وعمليات الإغاثة الإنسانية. ومن شأن إنشاء قوات احتياطية تابعة للأمم المتحدة أن يعزز القدرة على الاستجابة العاجلة للأزمات الناشئة. والدانمرك على استعداد للمشاركة في تقديم عناصر إضافية وهي تـُعد لواء دوليا ليكون جاهزا للخدمة تحقيقا لهذا الغرض.

إن لحفظ السلم خصائصه المميزة التي تجعل التدريب عليه مختلفا عن التدريب العسكري التقليدي. فيجب على جنود حفظ السلم أن يتصرفوا دائما على نحو يتفق تماما مع دورهم وولايتهم. وكما قيل مؤخرا، فإن الصبر والمثابرة والضغط هي عناصر رئيسية في أداء بعثات حفظ السلم. واليوم، هناك ثلاث وسبعون دولة تشارك في تقديم قوات، أو مراقبين عسكريين أو شرطة مدنية إلى العديد من العمليات الجارية. وعدد الدول التي تشارك في تقديم قوات آخذ في الازدياد وهذا يؤكد على الحاجة إلى التدريب.

إن الدانمرك على استعداد لمشاطرة الغير ما تولـّد لديها من خبرة ومعرفة واسعتين بصدد التدريب على حفظ السلم ومتطلباته. وإن التعاون الجاري بين دول بحر البلطيق والبلدان الشمالية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بتشكيل كتيبة بلطيقية لهو مثال جيد على هذا النوع من التعاون. وفي الوقت الراهن، توجد فصيلة ليتوانية تعمل مع الكتيبة الدانمركية في كرواتيا.

إن حفظ السلم على نطاق عالمي أمر مكلف. إن الأموال محدودة، وكذلك عدد الجنود المدربين والمجهزين. ولا بد لنا في المستقبل أن نستخدم الدبلوماسية الوقائية. وفي مقدونيا، شهدنا الآثار الإيجابية الناجمة عن أول مثل للوزع الوقائي.

إن الاتصال بين مجلس الأمن والبلدان التي تساهم في تقديم قوات أمر ضروري للغاية. والمطلوب احراز مزيد من التقدم بهذا الشأن، مثلا على شكل إجراء مشاورات منتظمة بين أعضاء مجلس الأمن، والدول المشاركة في تقديم القوات، والأمانة العامة.

إن حفظ السلم يشمل المسألة الهامة المتمثلة في سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين المتصلين بها. وجنود حفظ السلم يعملون كقوة محايدة، ويجب أن يـُكفل لهم أكبر قدر من الحماية. فالاعتداء عليهم أمر لا يمكن السكوت عليه. ونحن نؤيد بشدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وضع معاهدة ملزمة قانونيا في هذا المجال.

لقد اسفر صدور "خطة للسلام" (A/47/277) عن مناقشات تدور بشأن اسناد دور أنشط للأمم المتحدة في صنع السلم وحفظ السلم. ويؤمل في أن تفضي "خطة للتنمية" (A/48/935) إلى قيام نقاش لا يقل عن ذلك أهمية بشأن دور الأمم المتحدة في التنمية. فسياسات التنمية يجب أن تكون مناظرة للمشاكل السائدة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والدينية والإثنية.

لا يمكن أن نخوض معارك الغد بأسلحة الأمس.

إن حكومة بلادي فخورة بأنها ستستضيف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في شهر آذار/مارس ١٩٩٥. إن التحدي الذي يمثله مؤتمر القمة هذا، الأول من نوعه، هو إرساء أسس جديدة للسلم عن طريق التنمية. إنه يمثل فرصة فريدة للتغلب على الانقسام بين الشمال والجنوب عن طريق نهج جديدة. إننا يجب أن نستأصل الفقر ونمكن كل الناس من كسب الرزق. يجب أن نعزز التكامل الاجتماعي بتبني مجتمعات عادلة آمنة مستقرة بمشاركة كاملة من الشعب كله. إن التمييز بجميع أشكاله يجب أن يقضى عليه كما أن حقوق الإنسان يجب أن تحترم، والظروف التي يعيش فيها الأطفال والشباب يجب أن تحسن.

يجب على مؤتمر القمة - باعتباره صلة وصل مع مؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة - أن يسفر عن التزام قوي بتحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، وتعزيز مشاركة المرأة في التقدم الاجتماعي والتنمية.

لقد أحرز تقدم في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، لكن هذه العملية لا تزال تكتنفها بعض المصاعب. إن الوقت المتاح للإعداد آخذ في النقصان. والأمين العام يبذل جهودا دؤوبة للنهوض بمؤتمر كوبنهاغن ولضمان نجاحه. ومن المهم أن تؤيد الدول

الأعضاء الأمين العام في مساعيه للحفاظ على زخم العملية. إن مؤتمر القمة يمثل فرصة أمام زعماء العالم ليلتزموا هم وحكوماتهم بعالم أفضل وأكثر عدلا.

وبوسع الأعضاء أن يطمئنوا، الى أننا، بصفتنا مضيفي مؤتمر القمة، لن ندخر وسعا في تحقيق نجاحه. ونحن نتطلع الى الترحيب برؤساء الدول أو الحكومات في كوبنهاغن.

لقد كان المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ نقطة تحول في أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن دواعي السرور أن نشهد إحدى توصياته الرئيسية منفذة في شكل إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وينبغي اتخاذ الخطوات الآن لزيادة الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيادة كبيرة. ويجب أن نمكن المفوض السامي من الاضطلاع بمهمته بالكامل.

إن حقوق الإنسان عنصر حيوي في منع وحل الصراعات، ولذلك يجب أن نضع نهجا جديدة لرصد حقوق الإنسان. وتلك الخطوة يمكن أن تكون في شكل إنشاء فريق لراصدي حقوق الإنسان لمساعدة المفوض السامي.

إن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. والفتوى الصادرة ضد سلمان رشدي وآخرين تشكل انتهاكا صارخا لهذا الحق. ونحن نحث الحكومة الإيرانية على أن تتبرأ من هذا التهديد.

إننا ندرك بشكل متزايد أن لأعمالنا أو لتقاعسنا عن العمل، كدول منفردة، أثر على البلدان الأخرى وعلى سكانها. إن لجميع الدول مستقبلا مشتركا يجب أن نحميه من الكوارث النووية، والتدهور البيئي وأسلحة التدمير الشامل.

وقد علمنا حادث تشيرنوبل أهمية هذا الجانب من جوانب الأمن. ومما يثير قلق حكومة بلادي البالغ أن الكثير من المنشآت النووية في أوروبا الشرقية والوسطى وكمنولث الدول المستقلة يعمل في ظل مستويات من السلامة منخفضة بشكل حرج. ويجب أن نحسن هذا الوضع.

إن مؤتمر ريو دي جانيرو الذي عقد في عام ١٩٩٢ أكد بشكل مجدد على البيئة والتنمية. وإن تصميم الدانمرك على الالتزام بمبادئ ريو إنما هو تصميم قوي. والمساعدة الإنمائية الدولية التي نقدمها بنسبة واحد في المائة من الناتج الوطني الإجمالي إنما تقدم اهتداء بمبادئ التنمية المستدامة. وهذا سيوفر موارد مالية إضافية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال لمساعدتها على الوفاء بأهداف الاستدامة.

إن مستقبلنا المشترك يتطلب أيضا اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة. وهذا يعني تخفيض أسلحة التدمير الشامل، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وكذلك الأسلحة التي تستخدم في الفضاء الخارجي. وقد وصلنا الى الوقت المناسب لتحقيق هذه الأهداف وللسماح لدور الأمم المتحدة بأن يتعزز.

إن إصلاح الأمم المتحدة ضروري. والدانمرك تؤيد وجود مجلس أمن قوي. ونحن موافقون على أن مجلس الأمن بحاجة الى أن يتواءم مع عالم اليوم وإنه بحاجة الى أن توسع عضويته. وعند توسيع عضوية المجلس، ينبغي إيلاء أولوية لإعطاء مقاعد إضافية لأعضاء غير دائمين، على أن توزع وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. كما يمكن تخصيص عدد صغير من المقاعد الجديدة كمقاعد دائمة.

إننا نوكل الى الأمم المتحدة مهام لضمان السلم والأمن والتنمية في العالم كله، لكننا لا نوفر لها الوسائل المالية الضرورية. ومما لا يمكن الدفاع عنه، على سبيل المثال، ألا يتم سداد التكاليف التي تحملتها الدول المشاركة بقوات. ولا أستطيع أن أفهم ببساطة كيف يمكن لبعض الدول الأعضاء أن تؤيد أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وبعد ذلك ترفض أن تدفع ما عليها.

إن الدانمرك ترحب بانسحاب آخر القوات التابعة للاتحاد السوفياتي السابق من استونيا ولاتفيا يوم ٣١ آب/أغسطس، وفقا للاتفاقات المبرمة. وهذا حدث تاريخي حقا، إنه هام بالنسبة للعلاقات المستقبلة بين دول البلطيق وروسيا، وكذلك بالنسبة للاستقرار في منطقة البلطيق، وللأمن الأوروبي. إن الاتفاقات يجب أن تنفذها الآن تنفيذا تاما جميع الأطراف بغية الحفاظ على الزخم.

وبالنسبة ليوغوسلافيا السابقة، جرى التوصل الى نتائج هامة منذ إنشاء فريق الاتصال. وإن القرار الذي اتخذته سلطات جمهورية يوغوسلافيا السابقة بإغلاق الحدود الصربية - البوسنية، وقبول المراقبة الدولية يعتبر من النتائج المباشرة للجوء المجتمع الدولي الى ممارسة الضغط.

إن رد الفعل السلبي المستمر لخطة السلام من جانب الصرب البوسنيين يجب أن يؤدي الى مزيد من عزلتهم. ولا تزال الجزاءات إحدى الأدوات البالغة الكفاءة في سياستنا لتحقيق هذا العزل. ولذلك فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن في الأسبوع الماضي قراره ٩٤٢ (١٩٩٤).

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بتأجيل مسألة رفع حظر الأسلحة. إن الدانمرك تعتقد اعتقادا راسخا أن حظر الأسلحة ينبغي ألا يرفع لأن ذلك سينطوي على مخاطر انتشار الصراع. إنه سيعطل مفاوضات السلام، التي تجمع بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، ومن شأنه أن يجعل استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية أمرا مستحيلا.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية تقوم بدور لا غنى عنه في محاولة حفظ السلام، وفي الوقت نفسه تخفيف محنة الشعب. إن الدانمرك، بقواتها التي يبلغ عددها ١ ٤٠٠ من الجنود وأفراد الشرطة المدنيين والمراقبين في أراضي يوغوسلافيا السابقة، تعد واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية. ولا نزال ملتزمين باشتراكنا في هذه العملية.

ونعتقد أن الإغلاق الصارم والفعال للحدود الفاصلة بين صربيا والجبل الأسود ومن ناحية البوسنة والهرسك من الناحية الأخرى وسيكون عنصرا جديدا وحاسما. وقد سارعت الدانمرك الى إرسال مراقبين للانضمام الى البعثة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وذلك لمراقبة تلك الحدود.

وتواصل الدانمرك تقديم إسهامات هامة في عملية الإغاثة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة. والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يسير قدما على نحو مناسب. والدانمرك تضع الأفراد والوسائل المالية تحت تصرف هذه العملية.

وإننا ندين بشدة تجدد عمليات "التطهير العرقي" التي ينفذها الصرب بصورة منتظمة. وإن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع يجب أن يمثلوا أمام المحكمة الدولية التي أنشئت من أجل المعاقبة على الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة.

وفي الشرق الأوسط حققت الإرادة السياسية والمفاوضات الصعبة طفرة تاريخية. وترحب الدانمرك ترحيبا حارا بتوقيع إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣ والإعلان الموقع بين اسرائيل والأردن في ١٩٩٤. لقد جاء اتفاق غزة/أريحا ليشكل الخطوة الهامة التالية. ولا بد الآن من توفير الدعم الدولي للإبقاء على الزخم.

إن عقد انتخابات حرة ونزيهة في غزة والضفة الغربية سيمثل تقدما هاما. ونحن نشجع السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية على ضمان التنفيذ السريع للعملية الانتخابية.

وينبغي كذلك تحقيق التقدم في المفاوضات بين سوريا واسرائيل وبين لبنان واسرائيل وإننا نرحب بإظهار الإرادة السياسية الواضحة لدى جميع الأطراف على مواصلة جهودها لتحقيق هذا التقدم. فجميع الأطراف سيعود عليها السلم بفائدة جمة ولا يزال للأمم المتحدة دور هام ينبغي أن تضطلع به.

إن الأحداث المأساوية في رواندا قد كشفت ضعف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وثبت أنه لم يكن بمقدورنا الاستجابة على نحو فعال وفي الوقت المناسب. ويظل التحدي متمثلا في تهيئة الاستقرار وضمان الظروف المؤاتية للتنمية في رواندا. وهذا يتطلب جهدا دوليا ضخما، لا يمكن له أن ينجح إلا إذا كان متأصلا بشكل راسخ في رواندا وفي بلدان المنطقة.

وعلى الساحة الأفريقية، فإن ما يبعث على التشجيع هو رؤية جمهورية جنوب افريقيا وقد عادت لتشغل مقعدها مرة أخرى في الجمعية العامة. وهي تشارك الآن مشاركة تامة في أعمال الأمم المتحدة. لقد أثبتت جنوب افريقيا للعالم أن الانتقال السلمي من القمع الى الديمقراطية يمكن أن يتحقق. وضربت مثالا جديرا بأن يحتذى. وهذا يؤكد كذلك أن للأمم المتحدة دورا يصح أن تضطلع به في تحقيق الإصلاحات الأساسية في مجتمع قمعي.

لقد كانت الدانمرك نصيرا قويا لقوى التغيير الديمقراطي في جنوب افريقيا. وسنواصل تقديم دعمنا المالي الكبير من أجل تعزيز الديمقراطية.

إن أفضل مساهمة تقدمها الدول الأعضاء الى الأمم المتحدة هي أن تؤكد مجددا صدق عزمها على تطبيق الميثاق وعلى التعجيل بعملية الإصلاح، بل وعلى تسديد الاشتراكات المستحقة عليها. فالأمم المتحدة هي أداة هامة في خدمة شعوب العالم ولا بد أن تظل كذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية في غواتيمالا، سعادة السيدة غلاديس مار يثزا رويز سانشيز دي فيلمان.

السيدة رويز سانشيز دي فيلمان (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والأربعين وأن أعرض عليكم تعاون وفد غواتيمالا الكامل في المهام الهامة التي تنتظركم. أود كذلك أن أعرب عن التقدير المستحق للسفير صمويل إنسانالي على الطريقة التي أدى بها مهامه كرئيس أثناء الدورة الماضية. إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لفخورة عن حق بأدائه.

أود كذلك أن أتوجه بتقديرنا الى الأمين العام بطرس بطرس غالي على إدارته الماهرة لأنشطة المنظمة. ومرة أخرى نعرب عن تأييدنا لجهوده.

في ضوء التغيرات الكبيرة التي جرت في السنوات الأخيرة، نأتي الى هذه الجمعية بنفوس عامرة بالأمل والتوقع. ففي بعض مناطق العالم، تسمح الأحداث لنا بأن نتطلع بتفاؤل الى مستقبل يعمه التعايش السلمي بين الأمم. ولكننا في الوقت نفسه، ننظر بقلق في بعض المناطق الأخرى الى اشتعال بؤر التوتر الجديدة التي تؤدي الى إضعاف سلطة الدولة بوصفها العامل الحفاز بين القطاعات الاجتماعية المختلفة. وهذه الحالة تهدد على نحو خطير النسيج الاجتماعي بل صميم المعايير التي تجعل بإمكان البشر أن يعيشوا معا بسلام.

وفيما يتعلق بغواتيمالا، فإن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الاحترام العميق لمبادئ ومعايير القانون الدولي. فالتعايش السلمي لا يتحقق إلا من خلال الاحترام المطلق للسيادة والاستقلال والمساواة القانونية بين الدول.

إن التعددية قد اكتسبت زخما جديدا في الإطار الدولي الجديد، وهي تشكل إسهاما أقوى وأشمل في البحث عن الحلول لقديم المشاكل وجديدها. وبقدر ركوننا الى العمل المتعدد الأطراف وتمكننا من تحديده بصورة صحيحة وكفؤة، سنتمكن من التحرك قدما في إيجاد نظام دولي مستقر يمكننا من تعزيز السلم والرفاه للبشرية. وفي إطار هذه الصورة الدولية، التي تبدل فيها كذلك مفهوم الأمن العالمي، نحن نواجه تحديا يتمثل في تفهم ومجابهة المخاطر الجديدة التي ترتسم على أفق الإنسانية.

إن غواتيمالا تمر الآن بلحظة ذات أهمية خاصة في تاريخها. فلا تزال ماثلة في الأذهان تلك الأحداث التاريخية التي لم يسبق لها مثيل، حين نظم شعب غواتيمالا نفسه وحشد صفوفه وأعرب عن قناعاته الديمقراطية العميقة فأتاح بذلك إعادة النظام الدستوري بعد تداعيه وحمل الى سدة الرئاسة شخص المدعي العام السابق المخصص لحقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوشاريبا، (النمسا).

إن ماضي رئيسنا ليون كاربيو معروف للجميع، وهي تشكل خير ضمان بالتزام حكومة غواتيمالا وتصميمها في نضالها من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان، والسعي إلى السلم عن طريق الحوار والتفاوض. وقد قدمت الحكومة الدليل الكافي على إرادتها السياسية من خلال إجراءات ملموسة تستهدف حسم طائفة عريضة ومعقدة جدا من المشاكل، متبعة في ذلك سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية تأخذ في الحسبان طبيعة بلادنا متعددة الثقافات. وقد تضمن ذلك اقتراحات من المجتمع المدني، من بينها، بالطبع، اقتراحات نابعة من سكان غواتيمالا الأصليين.

وما من شك في أن التزامنا بحقوق الإنسان قد تعزز أيضا بالتقدم الهام المحرز في مفاوضات السلم الجارية مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بغية إنهاء صراع من أطول الصراعات المسلحة في أمريكا اللاتينية. ومن بين عناصر التقدم المحرز في

المفاوضات يكتسب الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان أهمية خاصة لأنه يقترن بتدابير للتصديق والتحقق على المستوى الدولي.

وفي سياق عملية المفاوضات، تم التوقيع هذا العام على الاتفاقات التالية: الاتفاق الإطاري لاستئناف العملية التفاوضية الموقع في المكسيك بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والذي ينص على أن تتضمن جميع الاتفاقات آليات وطنية ودولية للتحقق، وأن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عن الآليات الدولية؛ والاتفاق المتعلق بوضع جدول زمني للتفاوض على سلم راسخ ودائم والاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان الموقع في المكسيك في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٤؛ والاتفاق المتعلق بإعادة توطين الأشخاص المشردين، الموقع في أوسلو يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ والاتفاق الخاص بلجنة التحقيق، الموقع في أوسلو في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

إن جميع أبناء غواتيمالا والمجتمع الدولي على وعي تام بعزم الحكومة الثابت على التفاوض بروح من المسؤولية والتصميم، من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. ولا يخفى على أحد أن حكومة غواتيمالا تتحلى بالصبر والمرونة، وهذا ما أتاح التوصل إلى اتفاق على الرغم من وجود صعوبات عديدة. ويشهد على ذلك ممثلو بلدان مجموعة الأصدقاء - المكسيك وكولومبيا واسبانيا والنرويج والولايات المتحدة وفنزويلا.

إن الاتفاق الإطاري والجدول الزمني يرسيان معالم للمفاوضات، ويحددان للطرفين قالبا معينا وإطارا زمنيا معينا. ويعقد الوسيط اجتماعات وفقا للجدول الزمني، وتحضر الأطراف وتتفاوض وفقا للإجراءات المتبعة. وهذه قواعد متفق عليها ولا يمكن لأي طرف أن يغيرها حسب هواه، ولا أن يحاول أن ينتحل لنفسه مهمة التحقق من الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. فالامتثال التام لهذا الاتفاق ستتحقق منه آلية يطلبها الطرفان من الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس حدد قرار الجمعية العامة ولاية البعثة المعروفة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا. ويود بلدي أن يشكر المجتمع الدولي ومجموعة الأصدقاء والأمم المتحدة على مساعدتهم له في مسعى السلام.

من الواضح أن الحقوق والحريات الأساسية والديمقراطية السياسية والحق في التنمية أمور مترابطة ولا يمكن تجزئتها. والبلدان التي عانت، مثل بلدي، من مأساة الصراع المسلح تعرف من واقع تجربتها أن الحق في التنمية ينطوي على دلالات ضمنية أوسع، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية والتطور الاجتماعي في غياب السلم. وفي الوقت ذاته لا يمكن التمتع الكامل بحقوق الإنسان في غياب التنمية أو السلم. والمجتمع الدولي كان قاطعا وحاسما في دعمه السياسي للعمليات الديمقراطية. ونتعشم أن يصدق اعتقادنا بأنه سيواصل اتباع هذا المسار في سعيه لتعزيزها وصقلها. ومع ذلك، يؤسفنا أن العمليات التي تنطوي عليها المصالحة الوطنية لم يفهمها أحد، وأن دعم عمليات التنمية كان هزيلا، والأدهى من ذلك، أن التنمية قد عطلت، مما حال دون الوصول إلى مصادر التمويل وإلى الأسواق الدولية.

وإذا فشل نموذج التنمية وفشلت المصالحة، ستفشل الديمقراطية أيضا، ولن نتوصل على الإطلاق إلى سلم مضمون ودائم، لأنه لو فقد السكان الثقة في النظام الديمقراطي فإننا سنعود حتما إلى اسلوب التسلط. والمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز عمليات المصالحة إذا أراد أن تعيش جميع أمم العالم في ظل الديمقراطية. وقد تكون الإدانات والضغوط الدولية فعالة في تشجيع الديمقراطية، ولكنها لا تكفي، في حد ذاتها، لإرسائها على أساس متين ودائم.

وحكومة غواتيمالا تكرر التأكيد على سياستها القائمة على التعاون واسع النطاق مع منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. كما أنها دللت للمجتمع الدولي على استعدادها للتفاوض على اتفاقات سلام في إطار الجدول الزمني المقرر. وتأمل أن يتم، في حالة رفض الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي العودة إلى طاولة التفاوض أو نزع سلاح قواته وتسريحها بعد توقيعه غير الملزم، إغلاق مصادر تمويل ذلك الطرف تجنبا لوقوع أعمال مسلحة لن يكون لها أي مبرر على الإطلاق. وقد أثبت شعب غواتيمالا أنه نصير للديمقراطية وأنه ملتزم بتحسينها. ونحث الطرف الآخر على الاعتراف بأن اندماجه في الحياة الشرعية عن طريق التفاوض هو السبيل العملي الوحيد الذي يتيح له المشاركة في بناء غواتيمالا الجديدة.

إن أبناء غواتيمالا يؤمنون بأن سلطة الدولة ينبغي أن تستند إلى تفويض من شعبها، وأن أية حكومة يجب أن تعمل بموافقة أغلبية المحكومين، وأن صوت الشعب يجب أن يُسمع في صياغة وتنفيذ سياسات الحكومة. وهذا، فيما يخصنا، يشكل مكونات حيوية وأساسية للديمقراطية. ونفهم أنه قد توجد اختلافات في وجهات النظر بشأن شكل تعبير الشعب عن هذا التفويض، ومشاركته في مختلف المحافل السياسية للدولة. ونعتقد أيضا أنه ما من دولة لها الحق في فرض نظامها السياسي على أية دول أخرى.

وبالنسبة لنا، فإن الخصائص الأساسية للنظام ينبغي أن تتمثل في التفويض الشرعي الممنوح من الشعب، وصدق موافقته على الحكم، وفعالية مشاركته. وبالمثل، تتطلب الديمقراطية فيما بين الدول الاحترام الصارم والدقيق لميثاق الأمم المتحدة.

إن غواتيمالا تشترك مع بلدان أمريكا الوسطى في عملية تكامل إقليمي شهدت تجديدا مؤسسيا. فالتكامل، في رأينا، عملية تتأصل جذورها في تاريخنا وثقافتنا المشتركين، وهو أيضا أداة ذات أهمية قصوى لتنمية شعوبنا.

ولهذا السبب، نتابع مع البلدان الأخرى في المنطقة مبادرات هامة مثل "التحالف من أجل التنمية المستدامة"، وهي مبادرات تقوم مبادئها على تحسين نوعية الحياة لشعوبنا، واحترام وتنمية الإمكانيات المختلفة لكوكبنا وحيويته على نحو مستدام، وتعزيز السلم والديمقراطية كشكلين أساسيين للتعايش الإنساني واحترام حقوق الإنسان وطابع منطقتنا الذي يتسم بتعدد الثقافات والأعراق.

وبالإضافة إلى ذلك، تنشط غواتيمالا مسهمة في مبادرات إقليمية أخرى، مثل مؤتمر القمة الإيكولوجي المقبل في نيكاراغوا، والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية، الذي سيعقد في هندوراس. وإن كلا من هذين الحدثين يعتبر جزءا من جهود المنطقة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى.

وفيما يتصل بالنزاع الإقليمي حول بليز، ستستعين الآن حكومة غواتيمالا بمجلس يشكل من مواطنين بارزين، وستتيح مشورته تحديد ومتابعة الإجراء اللازم لحل هذا النزاع في إطار الموقف المعروف جيدا للمجتمع الدولي، والمبين في الوثيقة A/49/94 المؤرخة ١٤ آذار/مارس من هذه السنة.

وتؤكد حكومة غواتيمالا من جديد استعدادها لمواصلة المباحثات المباشرة مع حكومة بليز والمملكة المتحدة، بما يتفق مع المعايير المقررة بالنسبة للتسوية السلمية للنزاعات، من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع الإقليمي القائم بين دولتينا، وهو موقف ما برحت غواتيمالا تتمسك به دائما دون تردد.

وتود غواتيمالا أن تؤكد من جديد دعمها لشعب هايتي وتضامنها معه، وهي تؤكد مرة أخرى التزامها بالديمقراطية وبالتالي بالحكومة المنتخبة شرعيا. وبالإضافة إلى ذلك، تحث المجتمع الدولي على السعي من أجل إيجاد حل دائم لأزمة هايتي لا يعمل فحسب على استعادة الديمقراطية ولكن أيضا على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ويشعر بلدي بأنه يتوجب عليه أن يعرب عن رغبته في أن يرى في كوبا تحولا سلميا نحو النظام الديمقراطي والتعددي. وفي نفس الوقت، نود أن نعرب عن ارتياحنا لرؤية إمكانيات جديدة للحوار، وهي الإمكانيات التي ظهرت فيما يتصل بالحالة في ذلك البلد.

ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الاتفاقات التي أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل والأردن. إنها تمثل خطوة متقدمة إلى الأمام في السعي من أجل إيجاد حل لواحد من أعقد الصراعات الإقليمية. وهذه الاتفاقات تعد بلا شك برهانا على إمكانية التعايش السلمي والتفاهم فيما بين الدول والأمم حتى في تلك الأجزاء من العالم التي شيدت فيها حاجز العداوة والريبة على مدى السنين. إننا نحيي جميع شعوب تلك المنطقة ونطالبها بمواصلة جهودها من أجل بناء السلم.

وإلى جانب هذه الأعمال الايجابية، نشعر بأنه يتوجب علينا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الأحداث التي وقعت في رواندا. وينبغي أن يوجه التعاون الدولي على نحو سخي إلى ذلك البلد. ويجب أن يعتبر ذلك جزءا من مجهود متكامل لمساعدة حكومته في العملية الصعبة، عملية إعادة بناء الدولة، وذلك بغية ضمان فعاليتها في معالجة المشاكل الخطيرة التي لا تزال قائمة في البلد.

وإننا نشاطر أيضا مشاعر القلق المعرب عنها بصدد الحالة في البوسنة والهرسك. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل إقناع أطراف الصراع بالضرورة الملحة لإيجاد حل مناسب ينهي هذا الصراع غير المنطقي. ولا يمكن السماح لهذا الصراع بأن يصبح حالة دائمة.

إن غواتيمالا بلد متعدد الأعراق والثقافات، وهي تنظر بارتياح كبير إلى الصكوك الدولية التي يجري وضعها بغية إدماج الشعوب الأصلية في التنمية. وتمشيا مع مفاهيم الماغنا كارتا الخاصة بنا نحن، تتبع الحكومة، سياسات تستهدف إيلاء الاعتراف والاحترام والتشجيع لأساليب حياة هذه الشعوب الأصلية وعاداتها وتقاليدها، وتنظيمها الاجتماعي، ولغاتها ولهجاتها، بينما تقدم الحماية أيضا للأراضي الزراعية والتعاونيات الزراعية التي تخصها.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة، أود أن أؤكد أن سياسة الحكومة قد كانت تتمثل في التعاون مع القطاعات الأخرى في المجتمع الغواتيمالي بغية وضع إجراءات تستهدف توسيع نطاق مشاركة المرأة في العملية الانتاجية وفي عملية اتخاذ القرار. وفي إطار هيكل الدولة ذاته، يوجد عدد متزايد باستمرار من النساء اللاتي يتلقدن مناصب رفيعة مع تحمل نصيب من المسؤوليات الكبرى المتصلة ببناء مستقبل مزدهر لمجتمعنا. وفي نفس الوقت، يستهدف عمل الحكومة تعزيز الآليات الرامية إلى حماية المرأة وهي آليات تتفق مع القرارات المتخذة من جانب هذه المنظمة للنهوض بحقوق المرأة.

وأوجه انتباهي الآن إلى الأطفال. إن الحكومة ترعى أنشطة مشتركة مع المنظمات غير الحكومية في القطاع الخاص لمكافحة إدمان المخدرات، والأمية، وسوء التغذية، وهجر الأطفال وغير ذلك من مشاكل الأطفال.

ويتيح لنا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فرصة لمعالجة التنمية كأولوية للمجتمع الدولي ولتدارك جوانب عدم الإنصاف التي يزداد اتساعها فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. إن التقدم الذي أحرز خلال عمل اللجنة التحضيرية ينبغي متابعته للتوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد مشروع الإعلان وبرنامج العمل.

وينبغي أن تجد الاهتمامات العامة للعالم النامي مكانا لها في جدول أعمال المحافل والوكالات الدولية. ويعتبر التعاون المتبادل الوسيلة السليمة لذلك، وينبغي زيادة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز التنسيق فيما بينها.

لقد انضمت غواتيمالا إلى الصكوك الدولية التي تستهدف القضاء على الاتجار بالمخدرات. وتولي الحكومة الحالية أولوية لمكافحة هذه الآفة. وغني عن القول إننا بحاجة إلى تضامن وتعاون المجتمع الدولي من أجل استئصالها.

وقد تعين على اقتصادات العالم النامي بذل جهود كبيرة من أجل تكييف الأسواق العالمية وفتحها وهي جهود كانت لها في معظم الحالات، تكلفة اجتماعية باهظة. وترى غواتيمالا أن العلاقات التجارية فيما بين الدول ينبغي أن تقوم على التبادل الحر للسلع والخدمات. نحن جميعا بحاجة إلى التجارة، وهذا يجعل من الأهمية بمكان تحطيم الحواجز التي توضع في طريقها، وفقا لروح ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

ونتيجة للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، تضطلع الأمم المتحدة بعملية إعادة هيكلة في محاولة منها للاستجابة للمتطلبات الجديدة للعلاقات الدولية. وتعتقد غواتيمالا أن هناك حاجة إلى إصلاح هذه المنظمة العالمية، ونحن نؤيد في هذا الصدد تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من القيام بوظائفه بما يتمشى مع الاحتياجات الراهنة. ونؤيد أيضا إقامة توازن أفضل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة لتمكين الجمعية من الاضطلاع بدور أكثر حسما بوصفها محفلا للتداول والتفاوض واتخاذ القرارات بشأن جميع المشاكل العالمية.

وفي هذا الصدد، تؤمن غواتيمالا بأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية تحتل مقام الصدارة في عملية إصلاح هذه المنظمة. وينبغي خلال هذه العملية إصلاح الهياكل التي انبثقت عن عالم المجابهة والتي كانت تؤدي عملها في إطاره. وينبغي أن تستهدف إعادة هيكلة مجلس الأمن تحقيق التمثيل الصحيح والمنصف الذي يعبر عن الوضع الدولي الراهن.

وتلاحظ غواتيمالا مع الارتياح التدابير التي اتخذها الأمين العام لتكييف المنظمة مع البيئة الدولية الجديدة وتزويدها بالوسائل التي تمكنها من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق. وفي هذا الصدد، عرضت غواتيمالا أن تشارك في تشكيل القوات الاحتياطية.

إن عمليات حفظ السلم تتضاعف يوميا. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الدور الذي أدته هذه القوات في معالجة العدد الكبير للغاية من الصراعات قد حال دون ترديها وأتاح المجال للحوار والتفاوض. ولهذا السبب، يلزم تزويدها بالوسائل اللازمة للاضطلاع بأنشطتها، وهي أنشطة ينبغي أن تستند دوما إلى موافقة الأطراف المعنية بغية ضمان سيادة الدول واحترام اختصاصها الداخلي. وينبغي أن تتصرف هذه القوات على أساس ولايات محددة بوضوح ومجالات عمل مرسومة بدقة.

إن النهوض بالسلم في العالم ينبغي أن يكون مسألة من المسائل المركزية التي تعالجها هذه المنظمة. وفي هذا السياق، لا يزال الحد من الأسلحة أمرا ضروريا. إن جميع الموارد المستخدمة في أبحاث الأسلحة وتطويرها ينبغي الإفراج عنها واستخدامها للنهوض برخاء شعوبنا. كما ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي هدفا من الأهداف الأساسية في جدول أعمال المجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

ولهذا، وبسبب تقاليدنا المحبة للسلام، سنواصل السعي إلى ضمان أن يؤدي اجتماع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ١٩٩٥، إلى تمديد سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

إن الهدف النهائي من مساهمة كل دولة من دولنا في هذه المنظمة يتمثل في التنمية العامة للإنسان. وجميع الدول راغبة في أن ترى جميع مواطنيها يتمتعون بفوائد التنمية الشاملة. وتحقيقا لهذا الهدف، لا بد من التعاون بين جميع أمم الأرض.

ولذلك، فإن حكومة بلادي يسرها بالغ السرور أن تشارك المنظمة في الإعراب عن الترحيب الحار بجنوب افريقيا بمناسبة عودة انضمامها إلى الأمم المتحدة، فضلا عن الترحيب بالمراقبين الجدد، وبالأخص منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، التي كان لها أثر إنساني عظيم الأهمية للعالم.

وهذا يعطي مصداقية كاملة لمبدأ العالمية الذي ينبغي أن يسود في الأمم المتحدة. ويدفعنا هذا الاعتقاد إلى التطرق إلى مسألة بلد قادر على تقديم مساهمة هامة في البحث عن حلول للمشاكل التي يتعين على أمم العالم مواجهتها. إن انضمام جمهورية الصين، تايوان، إلى الأمم المتحدة سيعزز هذه المنظمة، ويسمح لها بأن تتناول على الوجه السليم مواضيع ذات آثار عالمية، ويشجعها على ذلك.

وتؤكد غواتيمالا من جديد عزمها الراسخ والوطيد على الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها حيال شعبها والمجتمع الدولي، بغية المساعدة في بناء عالم أكثر إنصافا، وأكثر سلاما، وأكثر تطورا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية لأفغانستان، سعادة السيد نجيب الله لافراي، وأعطيه الكلمة.

السيد لافراي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أعرب، بالنيابة عن دولة أفغانستان الإسلامية، عن تهانينا الحارة للسيد أمارا إيسي، على انتخابه بالإجماع للمنصب السامي، منصب رئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وإن الوفد الأفغاني ليؤكد له صدق عزمه على التعاون الكامل معه خلال فترة رئاسته.

ولا يفوتني أن أعرب عن شكر وفد أفغانستان للسفير صامويل إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، على حسن قيادته وتوجيهه لأعمال تلك الدورة.

لدي تعليمات من فخامة الأستاذ برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية، بأن أنقل إلى الجمعية رسالة وجهها إليها. ويشرفني أن أقرأ هذه الرسالة الآن:

"أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات المشاركون في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة،

"سعادة الأمين العام،

"سعادة رئيس الجمعية العامة،

"أبعث إليكم بأطيب الأمنيات بالرخاء والرفاه والتقدم لأممكم، وأتمنى للأمم المتحدة ولدورة الجمعية العامة الحالية المزيد من النجاح في النهوض بقضية السلم والعدالة الاجتماعية.

"كنت أتمنى أن أحضر شخصيا دورة الجمعية العامة الحالية لأنتهز الفرصة لمقابلتكم ولأنقل إليكم، ومن خلالكم إلى حكوماتكم وشعوبكم، رسالة دولة أفغانستان الإسلامية وشعبها. ولكن ثمة ترتيبات هامة على مستوى الدولة، وعلى الأخص بعض التطورات الجارية المتعلقة بتوطيد العملية السياسية في بلادي، منعتني من الحضور. ولذلك، طلبت من رئيس وفد أفغانستان أن ينقل هذه الرسالة الموجزة إلى الجمعية العامة.

"هذه الرسالة ترفع صوت أمة اضطلعت، بما قدمته من تضحيات لم يسبق لها مثيل، بدورها التاريخي في خدمة قضية السلم والاستقرار العالميين، وفي انهيار نظام الهيمنة والتوسع الذي كان قائما في الاتحاد السوفياتي السابق، علاوة على الدفاع عن الحرية والعدالة الاجتماعية والقيم الديمقراطية. إن هذه الأمة، التي تكبدت ما يزيد عن ١,٥ مليون من الضحايا وعانت من خراب لا حصر له في جميع مجالات حياتها، قد أسهمت في إنهاء الحرب الباردة وفي التقليل إلى حد كبير من خطر المجابهة النووية. إن نهاية الاستقطاب العالمي هي التي مكنت الشرق والغرب من التوصل إلى التفاهم الإيجابي الذي ولد الطمأنينة والثقة مما أدى إلى إقامة تعاون مكثف والاعتراف بالديمقراطية باعتبارها قيمة ومفهوما ينبغي الالتزام بهما، بغض النظر عن مصلحة أي كتلة بعينها.

"نحن ندرك أن أصدقاءنا يشعرون بنفس الأسى إزاء المعاناة المفروضة على أمتنا البريئة. كما نقدر استعدادهم لمحاولة وضع نهاية لتلك الأحداث المدمرة.

"وأود أن أعلن أننا أثبتنا، فيما يتعلق بدولة أفغانستان الإسلامية، إخلاصنا وتفانينا لوضع تسوية سلمية للمشاكل الحالية. ومن أجل إتاحة توطيد العملية السياسية، فقد أعلنت استعدادي لنقل الحكم إلى سلطة مسؤولة وشرعية. بل إني حرصت على أن أعلن أنني لن أرشح نفسي خلال الفترة الانتقالية.

"وقد استغلت العناصر المستفيدة من الحرب والراغبة فيها، المرونة التي أبديناها، وإيماءاتنا إلى المصالحة، بما في ذلك ما أعلناه عن استعدادنا لوقف إطلاق النار من جانب واحد، لتعزيز مراكزها السياسية والعسكرية، ولتُرضي مؤيديها في الخارج باتخاذها خطوات تستهدف تحقيق مخططاتهم الشائنة. إن شن تلك العناصر لهجماتها بالصواريخ بلا رحمة على الأهداف المدنية البريئة، وانتهاكها المتواصل للقانون الإنساني الدولي، أمران أصبحا جزءا من حياتنا اليومية.

"إن الأمة الأفغانية لتشعر بالدهشة البالغة إذ ترى أن المجتمع العالمي لا يبدي الحماس الكافي للتصرف بما يحقق بصورة فعالة الأماني المشروعة التالية:

"أولا، القيام بمحاولة جماعية موسعة لتقديم المساعدة الواقعية والفعالة للإسراع بخطوات العملية السياسية الجارية في داخل البلاد؛

"ثانيا، البدء فورا في تقديم مساعدة عملية من أجل إعادة بناء وتعمير أفغانستان التي مزقتها الحرب، وكذلك إزالة الألغام لتيسير عودة اللاجئين الأفغان إلى الوطن، وتعجيل خطاها؛

"ثالثا، اتخاذ تدابير دولية فعالة لوقف التدخل الأجنبي، وخاصة في شكل توريد الأسلحة والذخائر إلى أولئك الذين يواصلون إلحاق خسائر فادحة بالأرواح، وتدمير الممتلكات.

"ويستلزم الوصول إلى حل لمشاكل أفغانستان الراهنة، القيام بعمل واقعي شجاع من قِبل المجتمع العالمي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة.

"ونحن على ثقة في أن العمل الواضح والحاسم استمرارا للمساندة التي قُدمت لنا طوال ١٤ عاما من النضال، يمكن أن يساعد الأمة الأفغانية مرة أخرى، على أن تعيش في سلم، ومساواة وأخوة، متحررة من أي شكل من أشكال

التحيز العنصري، والإثني، واللغوي، والديني. وفي هذا الجو الذي يسوده السلم والسكينة، تستطيع أفغانستان أن تلعب دورها الإيجابي والفعال في دعم السلم والاستقرار الإقليميين، بوصفها عاملا إيجابيا في الدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

"وكما يحكي التاريخ، فإن أفغانستان كانت تصبح دائما إذا اعتراها الاضطراب، مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي، كما أن استقرارها كان يحدث أثرا إيجابيا في تحقيق هدوء المنطقة.

"ونحن نتوقع ممن يعنيهم استقرار السلم في أفغانستان، وخصوصا البلدان الشقيقة المجاورة، أن يساندوا العملية السياسية الجارية في وطننا.

"إن العقيدة الإسلامية ترشدنا إلى الأمانة، والعدالة، والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع الإنساني، بدون أي شكل من أشكال التحيز. والإسلام يدعو جميع الدول الإسلامية إلى خدمة قضية السلم والأمن لصالح البشرية.

"والأمم المتحدة، بوصفها واحة الأمل لكثير من الدول التي تعاني في كل أنحاء العالم، تستطيع أن تلعب دورا حاسما في إعادة السلم إلى بلادنا التي مزقتها الحرب وعصفت بكيانها.

"إننا نشعر بالتقدير للجهود الشخصية التي يقوم سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، والجهود التي تقوم بها البعثة الخاصة برئاسة سعادة محمود مستيري. كما نقدر الجهود التي يقوم بها سعادة السيد حامد الغابد، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، لسعيه المستمر لوضع نهاية للصراع في أفغانستان. ونتمنى لهم كل نجاح في تنسيق جهودهم مع مساعينا الوطنية القائمة على نهوج واقعية.

"دعونا نأمل أن تذكر أجيالنا المقبلة الجهود التي بذلها أصدقاؤنا والتي بذلها مهتمون بأن يتحقق الاستقرار والسلم لأفغانستان بعد نضالنا العادل في سبيل قضية السلم.

"وأتمنى للدورة الحالية للجمعية العامة كل نجاح،

"الأستاذ برهان الدين رباني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية".

دعوني أبدأ بياني أنا بذكر المآسي التي تُفرض على شعبنا وبلادنا، وبإعلام أعضاء الجمعية العامة ببعض التطورات السياسية الأخيرة في أفغانستان.

فمنذ الدورة الماضية للجمعية العامة، وقعت ثلاثة تطورات سياسية رئيسية في سياق جهودنا الوطنية الرامية إلى متابعة دعم العملية السياسية، وفي مجال العمل الدولي لصالح السلم والاستقرار في أفغانستان:

أولا، إتمام الجولتين الأوليين، وبدء الجولة الثالثة من جهود إقرار السلم من جانب بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان؛

ثانيا، نظر مجلس الأمن في الوضع الراهن في بلادنا؛

ثالثا، التطورات الرئيسية التي طرأت على العملية السياسية، وذلك في ضوء انعقاد المجلس الإسلامي الأعلى في هيرات في آب/أغسطس١٩٩٤، وفي ضوء القرارات الهامة التي اتخذها.

وقد قدمت البعثة الخاصة، عقب انتهاء الجولة الأولى من زيارتها لأفغانستان، تقريرها إلى الأمين العام (A/49/208). وقبل الإدلاء ببعض التعليقات على ذلك التقرير، أود، أولا، أن أعرب عن امتنان دولة أفغانستان الإسلامية إلى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، للاهتمام والرعاية الشخصيين اللذين يواصل إيلاءهما لأفغانستان. وأود كذلك أن أؤكد من جديد التزام دولة أفغانستان الإسلامية بمساندة هذه البعثة الخاصة، والتعاون معها لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها بنجاح.

وهنا، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى بعض فقرات التقرير لما لها من أهمية خاصة. وتذكر الفقرة ١٣، أن البعثة وجدت أن غالبية أجزاء البلاد - ثلثيها على الأقل - يسودها السلم. كما أود أن أوجه الانتباه إلى النتيجة الواقعية التي خلصت إليها البعثة في الفقرة ٣١، والتي تذكر، في جملة أمور أخرى، أن

"البعثة ترى أن تقديم المساعدة من أجل التعمير ينبغي ألا يُنظر إليه بوصفه أمرا مستقلا

عن التوصل إلى حل سياسي دائم بل باعتباره جزءا متكاملا منه". (A/49/208، الفقرة ٣١)

وتأكيدا للترابط القائم بين الأنشطة السياسية والاقتصادية التي تعزز السلم، يقول التقرير

"فالنشاط السياسي والاقتصادي قوتان مترابطتان ومتداخلتان، ويجب الربط بينهما في أفغانستان بطرق تشجع على السلم". (المرجع نفسه)

ونحن نشعر بالتقدير لهذا التقييم الإيجابي الذي خلصت إليه البعثة.

وفي ضوء الاستنتاجات المبينة أعلاه والتي خلصت اليها بعثة الأمم المتحدة وفي ضوء توصياتها، واستنادا الى حاجة الشعب الأفغاني الملحة للمساعدة الخارجية، نعتقد أن فكرة حلول السلم أولا على أن تأتي بعد ذلك في المحل الثاني المساعدة من أجل التعمير لم يعد هناك ما يبررها وليست معقولة. إن بدء تقديم المساعدة بغرض التعمير في تلك الأماكن من البلد التي يسود فيها السلم سوف يشجع ويقنع بالتأكيد أولئك الذين يحملون الأسلحة بطريقة غير مشروعة بالتخلي عن أسلحتهم وحمل المجاريف بدلا منها واستئناف الزراعة والبدء في إعادة بناء مزارعهم.

ومنذ بداية الانقلاب الفاشل بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير في كابول، نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الحالة بأفغانستان في ثلاث مناسبات منفصلة. وجاء هذا النظر الذي كان متفقا مع توقعات الأمة الأفغانية من مجلس الأمن في أوانه الصحيح وبالصورة اللازمة. وفي البيان الرئاسي المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤:

"أكد المجلس الأهمية التي يوليها للامتثال الكامل للقانوني الدولي الإنساني من جميع جوانبه، مذكرا هؤلاء الذين ينتهكون القانون الدولي الإنساني بأنهم يتحملون مسؤولية فردية عن ذلك". (S/PRST/1994/12)

وكان ذلك البيان عادلا وإيجابيا وواقعيا.

وقد صدر، مؤخرا، بيان رئاسي آخر لمجلس الأمن، مؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤ بصدد بعض التطورات بما في ذلك التقرير المرحلي لبعثة الأمم المتحدة في افغانستان والتوصيات الواردة فيه. ويتضمن هذا البيان الرئاسي أيضا بعض العناصر الايجابية والهامة والواقعية وبوجه خاص الفقرة الرابعة التي:

"يدعو فيها المجلس جميع الدول الى اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز السلم في أفغانستان، ووقف تدفق الأسلحة الى الأطراف ووضع حد لهذا النزاع المدمر". (S/PREST/1994/43)

ويحث المجلس أيضا المجتمع الدولي على مساعدة الأفغانيين في إعادة بناء بلدهم الممزق.

وقد أعربت دولة أفغانستان الاسلامية عن تقديرها للمجلس لمعالجته لأحد الجوانب الهامة التي تمثل لب المشكلة. غير أننا نلاحظ باستغراب عزوف المجلس عن إدانة المعتدين الذين يواصلون ارتكاب الفظائع اللاإنسانية ضد السكان المدنيين الأبرياء وانتهاك القانون الإنساني الدولي.

وتعلن جمهورية أفغانستان الاسلامية مرة أخرى أن الأزمة الحالية في البلد ليست حربا أهلية ولكنها صراع مسلح مفروض ومدعم من الخارج.

ولا يمكن لنوايا المجلس الطيبة إزاء أفغانستان أن تتحقق إلا اذا تطرق المجلس الى السبب الحقيقي للقتال. ولا ينبغي له الاقتصار على إصدار مجرد بيانات، وإنما ينبغي أن ينظر في اتخاذ بعض تدابير الإنفاذ المحددة.

ومن المناسب، في هذا الخصوص، الإشارة الى القرار ٧٥/٤٨ حاء المتخذ في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن اتخاذ تدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها وإذ ارتأت الجمعية العامة أن توفر كميات هائلة من الأسلحة التقليدية عامل يسهم في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وأدركت أن الكمية المفرطة من الأسلحة التقليدية الموجودة في عدد من البلدان تشكل مصدرا من مصادر زعزعة أمنها الوطني والاقليمي، دعت الدول الأعضاء الى اتخاذ تدابير الإنفاذ الملائمة التي تستهدف وضع حد لتصدير الأسلحة من أراضيها بطريقة غير مشروعة.

إن مواصلة التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية الى أفغانستان؛ تمثل انتهاكا لأحكام القرار ٧٥/٤٨ حاء من قبل بعض البلدان المجاورة. ونأمل أن يقترح تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحالية، والمطلوب بموجب ذلك القرار، الطرق والوسائل الفعالة لمنع التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة وكذلك جمع تلك الأسلحة الموزعة في البلد بطريقة غير مشروعة.

وأود الآن أن أنتقل الى التطور السياسي الرئيسي الأخير الذي يعد مصدرا للأمل في وضع حد للأزمة في بلدنا:

بادئ ذي بدء أرى أنه قد يليق بي أن أسترعي نظر الجمعية العامة الى حقيقة كون الحالة الراهنة في أفغانستان ميراثا لأربعة عشر عاما من الحرب المتطاولة الناشئة عن الغزو الذي شنه الاتحاد السوفياتي السابق، ولسلسلة من التدخلات في شؤوننا الداخلية على مدار العامين الماضيين أيضا. وليس من المحتمل أن تتحقق في فترة زمنية قصيرة، إزالة مظاهر وآثار هذه الحرب المتطاولة، التي استهدفت محو جميع القيم الروحية والتاريخية والثقافية في المجتمع الأفغاني.

وفي أوائل الشهر الماضي، وبناء على مبادرة متخذة من المنطقة التي تضم الأجزاء الجنوبية والغربية للبلد وزعيمها القائد العام الجنرال محمد اسماعيل خان، انعقد المجلس الاسلامي الأعلى في مدينة هيرات القديمة، بمشاركة من أكثر من ٧٠٠ مندوب يمثلون مختلف طبقات المجتمع الأفغاني، بما في ذلك المحافظون والقادة الرئيسيون لمختلف المحافظات وعلماء دينيون وزعماء قبائل واداريون فنيون ومثقفون وعلماء آخرون، بالاضافة الى ١٥٠ ممثلا للأفغان الذين يعيشون في الخارج. وشهد ذلك الاجتماع الهام أيضا ممثل لمكتب الأمين العام المعني بأفغانستان وباكستان وكذلك عدد من ممثلي بلدان صديقة. وفي النهاية، اتخذ المجلس الاسلامي الأعلى قرارا مؤلفا من إحدى عشرة نقطة. وبالنظر لما سيترتب على تحقيق أهداف القرار المذكور من إسهام هام في تعزيز السلم والعملية السياسية في البلد، فإني أرجو إتاحة الفرصة لي حتى ألقي الضوء على البعض من أهم نقاطه.

انطلاقا من حقيقة أن إرادة الأمة هي مصدر السيادة الوطنية، استنادا الى القانون الاسلامي والمبادئ المسلم بها دوليا، فإن المجلس الاسلامي الأعلى يقرر:

عقد الجمعية الوطنية الكبرى التقليدية "لويا جيرغاه"- قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ في العاصمة كابول، بغرض تقرير مستقبل الزعامة السياسية في البلد؛ وإقرار الدستور المقبل والتصديق عليه؛ وتسوية مسائل وطنية أخرى لا تزال معلقة؛

رفض وإدانة أية حكومة تنشأ ضد إرادة الأمة وتحت رعاية الغرباء؛

الإدانة الشديدة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ودعوة منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة للعمل الحازم على إنهاء ذلك التدخل استنادا الى أحكام ميثاقيهما؛

التأكيد مرة أخرى على أن أفغانستان كيان سياسي متميز وغير قابل للانقسام.

والتزم الأعضاء المشاركون في المجلس الاسلامي الأعلى في هيرات بالتصدي في حزم لأي رفض لهذا الاتفاق الوطني. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لقرارات هيرات في الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن (S/1994/943).

ومما يدعونا للابتهاج، الاشارة الى انعقاد لجنة تحضيرية للجمعية الكبرى في ٣٠ آب/أغسطس في كابول استنادا الى تلك القرارات وانتخابها في جلستها الأولى بالإجماع مولوى محمد نبي محمدي زعيم حزب الحركة الانقلابية الاسلامية، رئيسا للحزب.

وبالنظر الى أن القرارات المتخذة في هيرات تعتبر باكورة مرحلة جديدة رئيسية في التطور السياسي لبلدنا تتسم بالتأكيد على المشاركة العريضة للأفغان في ذلك التجمع الوطني الكبير، ومع مراعاة الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به البعثة الخاصة للأمم المتحدة في الإسراع بتحقيق عملية السلم، فإنه سيكون من الملائم الادلاء ببضع كلمات عن ضرورة التنسيق بين هاتين المجموعتين من الجهود وإدماجهما معا في عملية سياسية موحدة.

ويجدر بالبعثة الخاصة للأمم المتحدة، استرشادا منها بولايتها، أن تحاول العثور على أرضية مشتركة بهدف التوصل الى نهج وسط يفضي الى تقارب وطني

فيما بين الأفغان. وإننا لعلى ثقة تامة بأن السفير مستيري سيضع هذا الأمر نصب عينيه باعتباره جوهر ولايته. واذا عمد الأفغان، تمشيا مع طريقتهم التقليدية في حل مشاكلهم، الى الالتقاء معا في تجمع وطني واتخاذ قرارات تهدف الى المحافظة على السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وتنفيذ حق الشعب في تقرير مصيره السياسي بدون تدخل وانغماس أجنبيين، بقيت الأمم المتحدة طرفا محايدا له دور تكميلي.

وتستطيع البعثة الخاصة للأمم المتحدة، كتدبير إضافي، أن تدعم مبادرة يكون هدفها تلافي حدوث أي ثغرات وكفالة العدالة والحيدة في الاجراءات. وبغير ذلك، فإن المحاولات التي تبذل لايجاد مبادرة موازية لن تؤدي الا الى المزيد من التعقيد وزيادة الحالة سوءا، وبالتالي خيبة أمل أمتنا في جهود الأمم المتحدة لصنع السلم.

وأود أن أوضح بأن أفغانستان لم تكن في أي مرحلة من وجودها مصدرا لتهديد جيرانها. كما أنها لم تسمح لأي بلد ثالث بأن يستخدمها لتحقيق مكاسب في خلافاته السياسية مع جيران أفغانستان. وسنواصل السير على هذا المنوال. ونحن نتوق الى السلم اليوم أكثر من أي شيء سواه، لأننا لا نستطيع أن نجاهد من أجل إعادة تأهيل وتعمير بلادنا التي مزقتها الحرب ونداوي الجروح ونخفف الآلام والمعاناة التي نجمت عن ١٤ عاما من الحرب، إلا في مناخ من السلم. ونحن نتوقع بإخلاص وجدية من جيراننا أن يدعموا جهودنا الوطنية في هذا السبيل.

ومن ناحية المبدأ، ينبغي أن تكون المصالح المشروعة للدول موضع الاعتراف والاحترام من قبل جيرانها. بيد أنه اذا ما كان ما تتوقعه دولة ما، بذريعة المحافظة على مصالحها، يستتبع انتهاك المصالح العليا لدولة أخرى - وبالتحديد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية والمبدأ الذي يقضي بأن مشيئة الأمة هي التي تحدد مصيرها - فإن هذا التوقع يصبح غير مشروع.

ومنذ زمن غير بعيد، شهد العالم الاتحاد السوفياتي السابق، وهو يواصل أنشطته في أفغانستان متخطيا حدود المصلحة المشروعة. وكانت النتيجة، أن الأمة الأفغانية، دون اعتبار للتفاوت بين الامكانات العسكرية للجانبين، راحت تقف صامدة في وجه واحدة من أعتى الآلات العسكرية في العالم. وبعد ١٠ سنوات من الحرب المفروضة علينا والمجابهة المباشرة مع الجيش الأحمر، أثبتت الأمة الأفغانية مرة ثانية، بعون من الله وبتضحيات أكثر من ١,٥ مليون شهيد، أنها لن تسمح أبدا بتدخل أجنبي أو تقبل إملاء من أحد، وإنها على الأخص لن تسمح للأغراب بأن يفرضوا مشيئتهم على الأفغان.

لم يعد هناك وجود لجيش احتلال أجنبي في أفغانستان، غير أن مخلفات هذا الوجود لا تزال تقتل شعبنا. فالألغام البرية هي أكثر أنواع التلوث الذي تواجهه البشرية فتكا بالإنسان. فهذه الألغام التي تشبه القتلة المترصدين في الخفاء، لا تفرق بين البالغين والأطفال. واذا ذكر أن هناك ١٠٠ مليون من هذه النبائط المهلكة في ٦٠ بلدا من البلدان المبتلاة بالحرب، في أنحاء العالم، فإن خمسها على الأقل يوجد في أفغانستان. وهذا التهديد القاسي يعد عائقا مرعبا في طريق اللاجئين.

إننا في حاجة الى مقدار كبير من المعونة من المجتمع الدولي حتى نستطيع أن نضطلع ببرامج للتوعية بأخطار الألغام البرية وإزالتها، وأن نمول هذه البرامج. وإننا نقدر بشدة الاقتراح البالغ الأهمية الذي أعلنه هنا الرئيس كلينتون والذي ينصب على ضرورة اتخاذ اجراء دولي لإزالة الألغام في البلدان المبتلاة بالحروب في مختلف أنحاء العالم.

ولن يكون أي جهد دولي يبذل لمحاربة الفقر ولدعم النمو والتنمية المستديمين فعلا اذا لم يأخذ في اعتباره التدهور المستمر في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي حددتها منظومة الأمم المتحدة بأنها تعد أقل البلدان نموا. ومن بين هذه البلدان بلدان عانت من كوارث طبيعية متكررة وأخرى خربتها الحروب.

إن اتخاذ اجراءات محددة لمعالجة الحاجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية - وأشير بوجه خاص الى تقديم المساعدة الى الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى - يعد أمرا هاما تلزم مناقشته خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. إن أفغانستان، التي هي ذاتها غير ساحلي، تتخذ بلدا للمرور العابر لكثير من دول آسيا الوسطى. وقد لحق التلف بالطرق العادية والسريعة في أفغانستان نتيجة لسنوات طويلة من العدوان الأجنبي المسلح. ولهذا

السبب فإننا سنقترح أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بمساعدة منطقتنا الاقليمية باجراء دراسة للممرات أي دراسة لطرق المرور العابر في أفغانستان التي تقع في قلب آسيا.

إن هناك حاجة الى إبرام اتفاقات للمرور العابر والنقل فيما بين الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، ومن بينها أفغانستان، وبين ايران وباكستان، أو الى تحديث هذه الاتفاقات بحيث تراعى فيها الظروف الجديدة والمشورة القانونية والتقنية المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتؤيد دولة أفغانستان الاسلامية بثبات حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم ولا سيما في أفغانستان. ولدواعي أسفنا البالغ، أسفر النزاع المسلح بين شتى الجماعات عن انتهاكات لحقوق الانسان - وخاصة الحق في الحياة، الذي يعتبر أهم الحقوق الأساسية للبشرية. والدولة عاقدة العزم، كيما تمنع حدوث ذلك وتكفل الأمن، على جمع الأسلحة الموجودة في الوقت الراهن في حوزة جماعات معينة. وقد تحقق تقدم ملحوظ بالفعل في هذا المجال. ومعظم الجماعات المسلحة تدرك الحاجة الى إنهاء النزاعات والتخلي عن الأسلحة الثقيلة. ويمكن كفالة اتمام هذه المهمة من خلال تدعيم القوات المسلحة الوطنية وقوة الشرطة الوطنية. وستتخذ خطوات هامة لهذا الغرض.

وأما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فإن دولة أفغانستان الاسلامية، امتثالا منها للتعاليم الاسلامية والمسؤوليات الدولية، تسلم بواجبها في القضاء على كافة أشكال التمييز والتعصب، سواء كان دينيا أو لغويا أو مستندا الى نوع الجنس. وتعترف أفغانستان بمسؤوليتها الاسلامية عن كفالة الحقوق العائلية والقانونية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة. وفضلا عن الالتزامات المبدئية والاخلاقية، فإن بلدا فقد ١٥ في المائة من سكانه خلال الحرب لا يستطيع أن ينجح تماما في مهمة التعمير الهائلة بدون المشاركة الفعالة من جانب سكانه من الإناث. ولذلك فإن من المحتم أن تتخذ التدابير الملائمة لضمان المشاركة الكبيرة من قبل المرأة الأفغانية في عملية إعادة بناء اقتصاد البلاد وثقافتها ومجتمعها.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

إن الأطفال هم الذين يعانون أكثر من سواهم في خضم هذه الصراعات. ففي أفغانستان وحدها يوجد حوالي مليون من يتامى الحرب. وهذه الشريحة العزيزة البالغة الضعف من السكان تستحق منا اهتماما خاصا. وتحقيقا لهذه الغاية ستقدم دولة أفغانستان الاسلامية مقترحا لتنظره الجمعية في دورتها الحالية لإنشاء صندوق دولي في إطار منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للمساعدة في إعادة تأهيل يتامى المنازعات المسلحة. ويا حبذا لو تسنى النظر في إعلان سنة ١٩٩٦ سنة دولية لليتامى. ونحن نرحب بتعيين الأمين العام للسيد غارسا ماشيل بوصفه خبيرا لتنفيذ التكليف الصادر عن الجمعية العامة بإجراء دراسة عن آثار المنازعات المسلحة على الأطفال.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، مستلهمة التعاليم الاسلامية، لم تتردد في اتخاذ موقف حاسم ضد الإرهاب بكل أشكاله. وإذ نحارب العنف على أراضينا، فإننا نواصل ضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة الإرهاب في العالم بأسره.

لقد ناقشت الجمعية العامة بشيء من التفصيل في دورتها الماضية، محنة المعقوين. ومع ذلك، تبدو الإنجازات العملية غير كافية. ومن هذه المنصة، أذكر المجتمع العالمي بحالة قرابة مليوني معوق في أفغانستان، هم ضحايا حرب العدوان. وسنتقدم بمقترحات لتدبير مساعدة دولية للأشخاص المعوقين في العالم من أجل التخفيف من مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثمة مسألة جديرة بالذكر، بما تنطوي عليه من آثار اقليمية ودولية على حد سواء، ألا وهي مسألة المخدرات. فزراعة المخدرات وانتاجها وتخزينها وتهريبها والاتجار غير المشروع فيها كلها مشاكل ملحة تواجه الإنسانية اليوم ولا سبيل إلى انكارها. ومما يؤسف له أن أحد الآثار التي خلفتها الحرب الطويلة في أفغانستان تمثل في تحويل أجزاء من بلدنا إلى مناطق تجمع لأنشطة التداول غير المشروع للمخدرات. وهذه الظاهرة التي تنجم إلى حد ما عن الافتقار إلى الأنشطة الانتاجية الاقتصادية البديلة، تشكل مصدر قلق كبير لنا. وقد اتخذت أفغانستان، برغم مواردها الشحيحة، تدابير جادة لمكافحة المخدرات. ونحن لن نألو جهدا في مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. ومع ذلك، علينا ألا نغض الطرف عن حقيقة أن

أفغانستان، بوسائلها المحدودة للغاية واحتياجاتها الاقتصادية والمالية الضخمة، ليست في موقف يمكنها من إنجاز هذه المهمة على نحو فعّال بمفردها. لذا تحتاج أفغانستان إلى الدعم العاجل من المجتمع الدولي لتكثيف كفاحها ضد زراعة المخدرات والاتجار فيها.

ولا يزال الصراع الداخلي الجاري في طاجيكستان التي هي دولة شقيقة مجاورة لأفغانستان، يثير قلقنا. ويحدونا الأمل في أن ينجح عما قريب الشعب الطاجيكي الشقيق - الذي يفتتح فصلا جديدا في تاريخه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وبزوغه هو كأمة حديثة مستقلة - في التغلب على الصعوبات التي تواجهه.

ويتمثل أحد أبعاد هذا الصراع الداخلي في الاضطرابات المتكررة على الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان. ونتيجة للصراع داخل طاجيكستان لجأ إلى أفغانستان أكثر من ١٠٠ ألف من اللاجئين الطاجيك. وقد قامت دولة أفغانستان الاسلامية، انطلاقا من مشاعر الأخوة الاسلامية العميقة والاعتبارات الإنسانية وكرم الضيافة الأفغاني التقليدي، بتوفير المأوى لأولئك اللاجئين.

إن تدفق اللاجئين الطاجيك إلى أفغانستان يرجع إلى الظروف السياسية السائدة في بلدهم. وبالتالي، فإن إيجاد حل سياسي للمشاكل التي يواجهونها، هو وحده الكفيل بضمان عودتهم الطوعية إلى وطنهم.

إن إرسال قوات مسلحة من الاتحاد الروسي إلى طاجيكستان - وبصفة خاصة على الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان - من شأنه - في رأينا - أن يزيد من تفاقم المشكلة بدلا من أن يسهم في حلها.

لقد قطعت دولة أفغانستان الاسلامية على نفسها عهدا بتأييد المبادرة السلمية الصادرة عن الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى طاجيكستان، السفير بيريز - بالون. وقد شجعنا، بقدر استطاعتنا، زعماء الطاجيك اللاجئين على أن يعملوا - باهتداء روح المصالحة - على انجاح جهود الأمم المتحدة، وذلك بالموافقة على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وستكون استجابة الحكومة الطاجيكية للمطالب المشروعة والعادلة لقادة المعارضة الطاجيكية عنصرا رئيسيا في حسم المشكلة.

إن أفغانستان، استمرارا منها في الوفاء بالتزاماتها السابقة، تواقة لأن تكون حدودها مع طاجيكستان حدودا يظللها السلم والتفاهم والصداقة. ومرة أخرى، نود أن نعلن أن المناوشات المتكررة على الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان، ما هي إلا مظهر من مظاهر الصراع الداخلي في طاجيكستان، ولا يوجد ولو فرد واحد من أفراد القوات المسلحة الأفغانية ضالع الآن أو سيكون له ضلع في أي مناوشات على الحدود.

كما يعلم الجميع، إن ممارسة التطهير العرقي والبربرية المقيتة من جانب الصرب في البوسنة والهرسك، قد عادت إلى الظهور مرة أخرى منذ بضعة أسابيع في بانيا لوكا وبيليلينا ومناطق أخرى. وقد طالب مجلس الأمن في القرار ٩٤١ (١٩٩٤) الصادر قبل أيام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، سلطات الصرب البوسنيين بأن توقف على الفور حملة "التطهير العرقي" التي تقوم بها. ومن المؤكد أن المجرمين الصرب البوسنيين سيتجاهلون مطالبة مجلس الأمن هذه بل يرفضونها. لذا، من الحتمي أن يصدر مجلس الأمن ولاية تقضي بإقامة وجود للأمم المتحدة واتخاذ تدابير قسرية لحماية المجتمعات البوسنية المهددة بمزيد من "التطهير العرقي". وإلا فإن الأمم المتحدة وفريق الاتصال المؤلف من الدول الخمس سيفقدان كل مصداقية.

ثمة رقعة أخرى تحف بها الأخطار وتتطلب اهتماما فوريا من المنظمة إذا ما كنا نريد انقاذ المنطقة بأسرها من كارثة. فالحالة الخطيرة في كوسوفو، التي تتفاقم بسبب القمع الجماعي اليومي الذي ترتكبه السلطات الصربية ضد مليونين من المنحدرين من أصل الباني، والتي توصف بأنها قنبلة موقوتة لا تزال منذرة بالانفجار. كما نود أن نذكر الجمعية بانتهاكات حقوق الإنسان في سنجق.

وفي رأينا، أنه لا بد من أن تقوم بعثة خاصة تابعة للأمم المتحدة بتقدير أضرار الحرب الناجمة عن أعمال العـــدوان المسلح التي ارتكبها الصرب البوسنيون. إذ يجب أن يدرك المعتدون أنهم سيضطرون إلى دفع تعويضات الحرب لضحاياهم. وهذا سيذكر المعتدين دائما بأن عليهم أن يفكروا مرتين قبل إطلاق النيران والتدمير.

وعلى أساس روابط دولة أفغانستان الإسلامية التاريخية المشتركة مع شعب جامو وكشمير، ولا سيما

الروابط الدينية المشتركة مع سكانها المسلمين، فإنها تشعر بانشغال عميق إزاء تصعيد الحالة في ذلك الإقليم. إن معاناة المسلمين في كشيمر تزيد من حزننا. وما زلنا نعتقد أن مسألة كشمير التي ما برحمت من الشواغل الأولية للأمة الاسلامية، يمكن أن تجد حلا دائما بالوسائل السلمية في ظل مناخ من الثقة والتفاهم وحسن الجوار بين جمهورية باكستان الاسلامية وجمهورية الهند، حلا يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ المقبولة دوليا الخاصة بتسوية النزاعات.

أثناء هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الشعب الفلسطيني، نؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي في تأييد الحقوق الوطنية الثابتة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم والحق في تقرير المصير، والحق في دولتهم المستقلة الخاصة بهم فوق ترابهم الوطني، دولتهم التي تكون عاصمتها القدس الشريف. لا بد أن تهدف عملية السلام إلى التنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يكفلان الانسحاب التام لقوات الاحتلال من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وترى الأمة الأفغانية، شأنها في ذلك شأن الأمم الاسلامية الأخرى، أن في احتلال موقع من أقدس أماكن العبادة الاسلامية، في القدس، على يد سلطات تفتقر إلى الوعي بقدسية طابعه الاسلامي، استهزاء بأبسط الحقوق الروحية للمجتمع الاسلامي في جميع أنحاء العالم.

وختاما، أود أن استرعي انتباه هذا التجمع العالمي إلى حقيقة أن العاصمة، نتيجة للهجمات الصاروخية العنيفة التي تشنها المعارضة على كابول وسدها للطرق المؤدية لها، قد ظلت بدون مياه جارية، وبدون كهرباء أو تدفئة في معظم الأوقات منذ كانون الثاني/يناير الماضي. كما يبدو أن نقص المؤن الغذائية أصبح يهدد سكان المدينة الأضعف الذين يعانون أشد المعاناة. ومن المتوقع أن يكون الشتاء القادم قاسيا.

وكما تخشى لجنة الصليب الأحمر الدولية، قد يكون من المستحيل تفادي حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق. ونطلب من مجتمع المانحين أن يستجيب على نحو إيجابي وسريع لنداء الأمم المتحدة بتقديم معونة الشتاء الطارئة إلى مدينة كابول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن، سعادة السيد روبرت دوسو.

السيد دوسو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أبلغكم بمدى سرور وفد بنن لرؤيتكم تترأسون هذه الدورة للجمعية العامة. هذا شرف لأفريقيا كلها، وخاصة لبلدكم، الذي تربطه ببنن أواصر صداقة بل وأخوة قديمة العهد.

في الوقت الذي تُطالب فيه الأمم المتحدة بأكثر من أي وقت مضى بالتصرف حماية لمصلحة السلم ورخاء البشرية، يأتي هذا الانتخاب اعترافا من المجتمع الدولي لا بتفاني كوت ديفوار في خدمة قضية السلم والرخاء فحسب، بل أيضا بخصالكم الشخصية كدبلوماسي محنك.

وبنن لفخورة برؤية ممثل قدير لبلد من منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية يضطلع بهذه المسؤولية الهامة. وبوسعنا أن نؤكد لكم، سيدي، على تعاون وفدنا معكم وتأييده لكم، وهنا نود أيضا أن نهنئ أيضا بقية أعضاء المكتب.

وسأكون مقصرا إن لم أكرر لكم شخصيا، بعاطفة وسرور بالغين ما قاله فخامة السيد كونان بدييه، رئيس جمهورية كوت ديفوار، من أننا بانتخابكم يمكننا بالفعل أن نرى افريقيا وقد بدأت تقاوم التهميش.

وأود كذلك أن أشيد بسلفكم البارز، سعادة السيد صموئيل إنسانالي ممثل غيانا، الذي اضطلع بقدر عظيم من الكفاءة والمهارة برئاسة جمعيتنا في دورتها الثامنة والأربعين. لقد ترك أثرا لا يُمحى في هذه المنظمة العالمية من خلال اسهامه الشخصي في جهودنا الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن واستئناف التنمية.

ونيابة عن بنن، شعبا وحكومة، أود أن أشيد عن استحقاق أكيد بالأمم المتحدة، وبأمينها العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الأنشطة المكثفة التي اضطلعا بها من أجل سلم جميع الشعوب وتنميتها، وبخاصة في هذا الوقت الذي تؤدي فيه الصراعات المسلحة والاصطدامات الإثنية والحروب القبلية إلى تشويه القيم الأساسية للإنسانية.

وأود كذلك أن أرحب بمنح مركز المراقب لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة في الأمم المتحدة.

منذ دورتنا الأخيرة، حدثت تطورات إيجابية في تسوية صراعات محلية واقليمية كانت تعكر أجواء الساحة الدولية. وأود أن أذكر، من بينها، ظهور جنوب افريقيا الجديدة، جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية، التي يمكن لكل فرد فيها أخيرا أن يتمتع بالمواطنة الكاملة.

ان بنن تشيد مرة أخرى بشجاعة شعب جنوب افريقيا وعزيمته، تلك الشجاعة والعزيمة اللتين مكنتا البشرية جمعاء من كسب هذا الانتصار التاريخي، أي انتصار الحوار على المواجهة والسلم على العنف.

ويجب على منظمتنا، التي تفخر باسهامها، أن تعمل على توطيد سياسة الوحدة والمصالحة الوطنية وإعادة التعمير التي ينتهجها الرئيس نيلسون مانديلا، بحكمة وبصيرة لا تعادلهما في العظمة إلا الأبعاد التاريخية المتمثلة في شخصه هو نفسه.

وفي موزامبيق، تتمثل أعز أمنياتنا في استمرار عملية المصالحة الجارية حاليا حتى يتم أخيرا في تشرين الأول/اكتوبر اجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية في ذلك البلد الذي عصفت به الحرب الأهلية سنوات عديدة.

إننا نعرب، بالمثل، عن الأمل في أن تفضي المفاوضات الجارية في أنغولا بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الى وقف فعّال لإطلاق النار، والى إقامة سلم دائم، وهما شرطان أساسيان للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الوطني.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، نحن نرحب بالتطورات الإيجابية، التي لا يمكن الرجوع فيها، باتجاه تحقيق تسوية عادلة ودائمة منذ التوقيع التاريخي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. وفي السياق نفسه، يشجع وفد بنن اسرائيل والدول العربية على الاستمرار في تحسين علاقاتهما عن طريق التعاون والتفاهم المتبادل من أجل إقامة سلم دائم في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحالة بين الكويت والعراق، من الأهمية بمكان، لصالح الأمن والاستقرار في الخليج، أن يؤكد العراق بوضوح ودون إبهام اعترافه بسيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية وذلك بموافقته، في جملة أمور، على قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

هناك صراعات أخرى في طريقها الى التسوية الآن، مثلا في كمبوديا وأمريكا الوسطى، حيث تبذل جهود حميدة بغرض تطبيع الحالة السياسية تدريجيا وبصورة قاطعة.

وعلى الرغم من هذه الحقائق المشجعة، نأسف لأن نلاحظ أن الأنشطة المتواصلة التي تقوم بها قوى التفتيت والتفكك تعوق تحقيق السلم في بعض أنحاء العالم.

في هذا السياق، ينبغي لنا أن نشير، في جملة أمور، الى الحالة المثيرة للجزع الشديد في الصومال، حيث يعمل التعنت العسكري والتزمت السياسي على إطالة أمد المعاناة الإنسانية بغير طائل، وتعريض حياة موظفي عمليات حفظ السلم وصنع السلم التابعة للأمم المتحدة للخطر، وإثارة شيء من الضيق داخل المجتمع الدولي الذي يعتبر إسهامه في تحقيق تسوية سلمية ودائمة أمرا ضروريا ضرورة مطلقة. ولقد حان الوقت ليظهر اللاعبون على الساحة الذين يتوقف عليهم وجود حل مقبول لصراعاتهم، حسن النية والمرونة اللازمين.

إننا نأسف فيما يخص ليبريا، لأن اتفاق كوتونو لا ينفذ إلا على مضض بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، بدعم من منظمة الوحدة الافريقية ومن الأمم المتحدة. فبعد ستة أشهر من تسلمها السلطة بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، لم تتمكن الحكومة الانتقالية الوطنية بعد من بسط سلطتها بصورة فعالة على البلد بأسره، حيث أن عملية نزع السلاح والتسريح متوقفة عمليا.

وبما أن العودة الى الحياة الطبيعية في ليبريا ضرورية تماما لاستمرار برنامج التكامل الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية لغرب افريقيا، فإن حكومتي تحث الأطراف الليبرية على التقيد باتفاق كوتونو بغية التعجيل بعودة البلد الى حياته الطبيعية. وبنن تشجع

المجتمع الدولي مرة أخرى على الإبقاء على المساعدة المالية وزيادتها كي يتمكن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، الذي توسع بانضمام قوات من أوغندا وتنزانيا إليه، من الوفاء بولايته وفاء كاملا.

وفيما يتعلق برواندا التي دمرتها حرب تذكرنا بعصر آخر، فإن بنن تشارك المجتمع الدولي فيما أعرب عنه من الاستياء إذ تدين بمنتهى الشدة الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وإننا نرحب بالأنشطة الإنسانية والمساعي الحميدة التي تبذلها من أجل مساعدة اللاجئين والمساعدة على بدء الحوار بين الروانديين كل من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الافريقية، ولا سيما بلدان المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. ووفد بنن على اقتناع بأن أي مصالحة وطنية دائمة في رواندا يجب أن ترتكز على اتفاق أروشا المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، بغية زيادة فرص إعادة بناء البلد الى أقصى حد.

لكن علينا تجنبا لتكرار المحرقة الرواندية في مكان آخر، أن نؤازر الجهود التي تبذل من أجل تحديد مرتكبي الإساءات، كائنا من كانوا، حتى يسألوا الحساب عن الجرائم التي اقترفوها ضد الإنسانية.

وفي بوروندي المجاورة، التي عصفت بها في الماضي القريب جدا الاصطدامات المسلحة، تشهد العودة الى حالة الهدوء المزعزع كما يشهد الاتفاق على الحكومة الذي وقعه أطراف الصراع مؤخرا، على ظهور وعي جديد لدى هذا الشعب الشقيق الذي يثير مصيره القلق البالغ لدى جميع الرجال والنساء المحبين للسلم والحرية في جميع أنحاء العالم. ونحن نحثه بجد بالغ على متابعة السير في هذا الطريق حتى يوطد وحدته وتماسكه.

علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي تتبع عن كثب التطورات الأخيرة التي طرأت على الحالة في هايتي. والحق أن حكومة الولايات المتحدة، المستندة الى قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، قد أظهرت الحزم والذكاء بإجبارها ديكتاتوريي بورت - أو - برنس على الموافقة على التنازل عن السلطة التي استولوا عليها قبل ثلاثة أعوام.

وبنن تحض الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والولايات المتحدة الأمريكية، على توحيد جهودها الرامية الى تحقيق عودة الرئيس جان - برتراند أريستيد الى منصبه بصورة فعالة والى إعادة الديمقراطية بطريقة سلمية الى هايتي. وجمهورية بنن على استعداد، في حدود مواردها المتواضعة، للإسهام في انتصار السلم والديمقراطية في هايتي.

وفي أوروبا - وعلى وجه التحديد في البوسنة والهرسك - نجد أن من المؤسف أن يرفض الصرب خطة السلم الأخيرة التي وضعها فريق الاتصال، والتي عرض عليهم فيها الحصول على ٤٩ في المائة من الأراضي البوسنية. ونحن سنرحب بموافقة سلطات بلغراد على وزع قوات الأمم المتحدة على طول حدود بلدها، وعلى إنفاذ حظر الأسلحة الدولي.

إن المجتمع الدولي، إذ يواجهه عناد صرب البوسنة، ينبغي له أن يأخذ على عاتقه حماية سيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية، والدفاع عنهما، كي يحول دون أي انتشار لهذا الصراع اللامتناهي الذي فاقمت من خطورته فعلا الممارسة البغيضة المتمثلة في "التطهير العرقي".

إن دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية على أثر انهيار الأيديولوجيات دور ضروري وسيظل كذلك. وينبغي لنا أن نتجنب أي إضعاف لقدرتها على تعزيز السلم بفعالية وكفاية، لأن من شأن ذلك أن يلحق أذى كبيرا بمصداقيتها. إن إعادة تنشيط الأمم المتحدة، وإعادة هيكلتها وإقرار الطابع الديمقراطي فيها أمور لا بد أن تستمر بغية زيادة فعاليتها في تنفيذ العمل المنوط بها.

وهذا يصدق، مثلا، على مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية العمل بالنيابة عن الدول الأعضاء من أجل صون السلم والأمن الدوليين. فشرعيته ومصداقيته وفعاليته أمور ستتعزز إذا تمكنا من اتخاذ خطوات لتوسيعه، وتغيير تشكيل العضوية فيه للتعبير عن الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية.

إن وفد بنن، إدراكا منه لتعذر بقاء مجلس الأمن، في هذا السياق الجديد، على الصورة التي رسمت له وأنشئ بها قبل نصف قرن، يؤيد السعي المتأني

للتوصل الى توافق في الآراء على جميع المسائل المتعلقة بإصلاحه.

إن انتاج الأسلحة ونقلها على الصعيد الدولي وتكديسها أمور تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في العالم كله. ولهذا فإن التزام المجتمع الدولي بالسلم يتطلب التصميم بشدة على إحراز تقدم حقيقي في عملية نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية.

وفي مجال منع الصراعات وإدارة الأزمات، يجب أن نعزز قدرة الأمم المتحدة وندعم فكرة المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية على النحو الذي نادى به الأمين العام في خطة للسلام.

إن احترام مبدأ سيادة الدول يمكن أن يعوق السير على هذا النهج. فمعظم الأزمات أو الصراعات القائمة اليوم يتسم بطابع داخلي فمن حروب أهلية الى عمليات تقسيم للأراضي واصطدامات عرقية، ونزاعات دينية أو قبلية، وما الى ذلك. إلا أن هذه الأزمات والصراعات يمكنها أيضا أن تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، هناك توازن ينبغي تحقيقه بين التدخل واحترام سيادة الدول.

وفي هذا السياق، سنواصل تشجيع التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي داخل افريقيا، أقيمت بالفعل آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات تمكن من تطوير وتعزيز ذلك التعاون.

أذكر أيضا، كجزء من الإسهامات الإقليمية في الجهود العالمية من أجل السلام، النتائج التي توصل إليها الاجتماع الوزاري الثالث لمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، الذي عقد في البرازيل يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

إننا مهما حاولنا، لا يمكننا أن نؤكد بالقدر الكافي على العلاقة الوثيقة بين السلم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومن دواعي سرورنا أن منظمتنا توفر إطارا ملائما للوصول الى توافق آراء بشأن هذه العلاقة. إن إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الهام المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في ١٩٩٣، يدلان على أن المجتمع الدولي مصمم على مواجهة هذه التهديدات غير العسكرية للسلم والأمن في شتى أنحاء العالم.

إن المسائل الاقتصادية والاجتماعية اليوم تهم العالم كله وتثير قضايا أخلاقية في أوساط السياسيين والحكومات وممثلي المجتمع المدني. إن نهاية الحرب الباردة، بدلا من أن تقضي على المصاعب، زادت من توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل يدا بيد وأن تتفهم كل منها الأخرى إذا أريد تحقيق التقدم، وعلى الأخص تحقيق السلم للجميع.

هناك العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم؛ ويجب علينا أن نقتلع هذه العلل من جذورها. وإن الإعداد للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، والمؤتمرات الكبرى التي نظمتها ابتداء بعام ١٩٩٤ توفر لنا الفرصة لنتناول على وجه أفضل المشاكل الكبرى التي تقوض وتشوه عالم اليوم.

إن الأهم من التصريحات السياسية العامة، والوعود لا تحفظ، والرغبات التي تظل مجرد رغبات، هو قيام جميع الفاعلين في المجتمع الدولي، بالاتفاق المشترك، بوضع حلول ملموسة فعالة وفورية تتيح لنا تجنب الفوضى في البلدان النامية، بخاصة في افريقيا وفي أقل البلدان نموا. وإلا فإن توقعاتنا لمطلع القرن الواحد والعشرين لن تلبى.

ومع هذا، هناك متسع للأمل إذا تذكرنا أن الجمعية العامة، طلبت في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن خطة للتنمية، بعد التشاور مع الدول الأعضاء. إن وضع هذه الخطة، المقرر اعتمادها خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سيكون إعلانا واضحا للحق في التنمية وسيستتبع إعادة توجيه أهداف وأولويات منظومة الأمم المتحدة نحو الأنشطة والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية التي ترمي أولا وقبل كل شيء الى القضاء على الفقر، ثم الى تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم، والتدريب، وتهيئة فرص العمل المنتج، وتحقيق الدمج الاجتماعي.

وبذلك يمكن تغيير الحالة الراهنة وعكس مسار عملية الإفقار، التي يفاقمها الركود الاقتصادي. إن خطة

التنمية ستكمل بشكل مفيد جدول أعمال القرن ٢١ و"خطة للسلام" في السعي نحو تنمية مستدامة.

إن رؤيتنا للقرن الواحد والعشرين وآفاقنا للمستقبل، ينبغي أن يضيئها ويعززها التنفيذ الفعال لمختلف البرامج وخطط العمل المعتمدة منذ بداية هذا العقد في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أذكر على سبيل المثال، خطة العمل من أجل الطفل، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وبينما تنفيذ البرنامجين الأولين قد بدأ فعلا، وسنتمكن بالفعل من معرفة ما وصل إليه التنفيذ في استعراض منتصف المدة في ١٩٩٥، فإن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات لا يزال في مهده. والواقع أنه لم يتخذ أي إجراء ملموس، كما لم يوفر أي تحويل للمشاريع أو أي تعهد بتقديم الموارد المالية منذ اعتمدت الجمعية العامة البرنامج الجديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

فضلا عن ذلك، فإن الدورة المستأنفة المنتواة لمواصلة وإكمال المفاوضات حول مشروع القرار المتعلق بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية ظلت مجرد رغبة، وذلك لأن الحاجة قائمة - كما قيل لنا - الى إيجاد رئيس يقود المداولات وينهي العمل، وهذا كله بالرغم من الجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة.

ومع هذا، فإننا نرحب بنتائج وتوصيات الجزء الثاني من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق بشأن خطة العمل المنقحة على مستوى المنظومة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

إلا أننا لسنا بحاجة إلى قصر جهودنا على إقامة علاقة أوثق بين خطة العمل على مستوى المنظومة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات، أو تحديد القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي أن تكون محل تركيز العمل المضطلع به بفضل تعاون هيئات الأمم المتحدة للفترة المتبقية من تنفيذ الخطة. فبالإضافة إلى الموارد الحالية، يجب أن نعبئ موارد إضافية للتنفيذ الفعال للأنشطة والبرامج المعنية.

إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب اليوم القلاقل في افريقيا تبرز لنا التحديات التي ينبغي أن تواجهها تلك القارة بغية إحراز تقدم على طريق التنمية. ولمواجهة هذه الأزمات، اضطلعت معظم بلداننا بإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى.

إننا في بنن، نواصل مسيرتنا إلى الأمام للتأكد من أن عمليتنا الديمقراطية - التي بدأت منذ حوالي خمس سنوات - تعمق جذورها وأن اقتصادنا الوطني يتدعم. ورغم الجهود والتضحيات الكبيرة، فإن بنيتنا السياسية والاقتصادية لا تزال هشة ضعيفة.

فضلا عن ذلك فإن مواجهة تحديات التسعينيات في افريقيا تعني بالضرورة إيجاد حلول سريعة ودائمة للمشاكل المتصلة بالمديونية الخارجية، والسعي الى إيجاد تدفق للموارد المالية الجديدة وغيرها من الموارد لمواجهة الاحتياجات الإنمائية المتزايدة؛ وضمان نقل التكنولوجيا الجديدة المناسبة؛ وتعزيز نظام للتجارة الدولية يكون مفتوحا ومنصفا فعلا، وكذلك التشجيع على تنويع وتحديث الاقتصادات الافريقية.

فيما يتعلق بالدين الخارجي سيتعين على البلدان المتقدمة أن تظهر تصميما سياسيا واضحا وحاسما بانتهاج سياسة الإلغاء الصريح للديون الرسمية الواقعة على البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا؛ وباتخاذ قرار في مجالس إدارة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتخفيض الديون المتعددة الأطراف بنسبة ٥٠ في المائة للبلدان النامية وخصوصا البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا؛ وبالتفاوض مع المؤسسات المصرفية على إعادة جدولة الديون التجارية. ونحن على اقتناع بأن هذه المبادرات تقع في نطاق صلاحيات حكومات البلدان المتقدمة ويمكن تنفيذها للتدليل على أن العالم يتغير.

وفيما يتصل بالتجارة الدولية، فإن النتائج المختلطة بالنسبة لافريقيا التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أوروغواي لا تمنحنا أملا يذكر في، أن بلداننا ستخرج عما قريب، في إطار التجارة الدولية، من خانة التهميش التي احتوتها منذ أواخر الثمانينات. وكما هو الحال بالنسبة لجميع الجولات السابقة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) فإن جولة أوروغواي أدت الى إزالة حواجز تجارية تعريفية وغير تعريفية. غير أن التقديرات العامة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تدل على أن النتيجة العامة

لهذه الدورة الثامنة من المفاوضات لن تفيد سوى البلدان الصناعية. وبالنسبة لافريقيا على سبيل المثال، فإن الدراسات التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتنبأ بوقوع خسائر تزيد عن ٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢، ناهيك عن كون بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ المرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاقية لومي سوف تتعرض لفقدان بعض المزايا التي كانت تتمتع بها حتى الآن.

علاوة على ذلك، فإن النتائج التي تمخضت عنها جولة أوروغواي تجعل البلدان النامية، وخصوصا بلدان افريقيا، تعتمد على المنتجات الغذائية المستوردة من البلدان المتقدمة، في حين أن الاستراتيجيات الحالية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي في افريقيا. وفي هذه الظروف، فإن بنن تأمل أملا خالصا بأن يكون الإجراء الأول الذي تتخذه منظمة التجارة العالمية هو سد الثغرات القائمة في النص الذي تم التفاوض بشأنه، وذلك باتخاذ خطوات وتوصيات جسورة لصالح افريقيا، تصحيحا لأوجه القصور التي كانت متوقعة منذ البداية.

إن القرارات والتوصيات الصادرة عن قمة الأرض ستصبح بالتدريج لدى تنفيذها معالم راسخة للأجيال الحاضرة والقادمة في بناء مجتمع لا يكون بفضل تحقيق التنمية المستدامة مهددا بخطر تدمير نفسه بنفسه.

وفي هذا الإطار، ترحب بنن ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمد في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وترحب بنن أيضا بالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشكل خطير من الجفاف و/أو التصحر، وخصوصا في افريقيا، التي اكتمل وضعها في ١٧ حزيران/يونيه في باريس. ويحدونا الأمل بأن تشكل هذه الاتفاقية والمرفق الإقليمي لتنفيذها في افريقيا أساسا لقيام عقد جديد تلتقي به جهود الحكومات والمانحين والسكان المحليين لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وهذا العقد الجديد يجب أن يتجسد في التزامات قاطعة ومحددة بتقديم الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. فما لم يتحقق ذلك سنجد أنفسنا نتخبط في نفس الحالة المؤسفة التي أدت بسبب ندرة الموارد الكافية والإدارة السيئة للموارد التي رصدت، الى عدم تحقق النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر والمعقود في نيروبي في ١٩٧٧. ولذلك فإن بنن تناشد جميع الدول حضور حفل التوقيع على الاتفاقية في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/اكتوبر في باريس.

قبل أيام معدودة أسدل الستار على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، والذي يمثل مولد عملية جديدة بالنسبة لاستراتيجيات السكان والتنمية. إن كثافة النقاش أثناء انعقاد المؤتمر كانت متناسبة مع أهمية المسألة، ومن أجل مواجهة تحدي التنمية التي تصبو اليها البلدان في جميع أنحاء العالم، يجب علينا أن نضع أطفالنا ونساءنا، الذين يمثلون أغلبية السكان في بلداننا، على طريق التقدم، وهذا يحتاج الى توفر المعلومات والتعليم والتدريب.

إن أعمال اللجان التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة الهامة التي يجري تنظيمها - وخاصة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ودخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد اكتمالها في تموز/يوليه الماضي بالاتفاق على الجزء الحادي عشر - وكل هذه أمور ستعزز الاتجاه الإيجابي الذي تجلى بشكل واضح خلال المفاوضات التي جرت من قبل. ورغم هذا، فإن شعلة الحياة التي غذتها روح مؤتمر ريو دي جانيرو، قد تخبو إذا لم تواكب الجهود الفكرية تعبئة الموارد المالية الجديدة والإضافية للاضطلاع بتنفيذ جميع الأنشطة المنتواة.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سوف يجمع للمرة الأولى رؤساء الدول أو الحكومات لاتخاذ قرارات تتعلق بالتنمية الاجتماعية. وتعتقد بنن أن برنامج العمل والإعلان اللذين سيعتمدان في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ ينبغي ألا يقتصرا على التسليم والقبول بحقيقة أن افريقيا هي القارة التي تواجه أكبر عدد من المشاكل الاجتماعية، بل ينبغي لهاتين الوثيقتين أن تشكلا إطارا مرجعيا يحدد بوضوح التدابير الملموسة، والجدول الزمني للتنفيذ والتكاليف المقدرة للأنشطة الهادفة الى القضاء على الفقر وتوليد فرص العمل المنتجة وتحقيق الدمج الاجتماعي.

وتقترح بنن أن توصي قمة كوبنهاغن بإعلان عقد دولي للقضاء على الفقر يكون استمرارا للسنة الدولية

للقضاء على الفقر التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٤٨.

إن الحالة الدولية الجديدة تستدعي تعزيز أنشطة الأمم المتحدة وترشيدها وإقرار الطابع الديمقراطي فيها، والأمر يعود الينا نحن الدول الأعضاء لتقديم مساهمة كبيرة سعيا لتحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في السلم والعدالة والتنمية. ونعتقد أن بالإمكان تحقيق ذلك إذا احترمت كل الدول الأعضاء الإلتزامات المتوجبة عليها بمقتضى الميثاق.

وإن وفد بنن على قناعة بأن مداولاتنا الحالية ستسير بهدي من تصميمنا المشترك على اتخاذ خطوات متضافرة وملموسة تلبي على أفضل وجه الحاجة الى الحفاظ على السلم وتشجيع الرخاء في جميع أنحاء العالم. وهذا يتطلب بصورة خاصة رفض التردد في حسم الأمور وتجنب الانصراف الكلي الى القضايا الذاتية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى المتكلم الأخير في هذه الجلسة من جلسات المناقشة العامة.

والآن أعطي الكلمة لممثل اليونان الذي يرغب في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ستاثاتوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرد باختصار - بل باختصار شديد - على البيان الذي أدلى به الوفد الكرواتي بالأمس.

أولا وقبل كل شيء، يود الوفد اليوناني أن يعرب عن ارتياحه لاعتراف ممثل جمهورية كرواتيا بالإجراءات البناءة التي اتخذتها الحكومة اليونانية، والتي يمكن أن تساعد على حسم الأزمة في المنطقة بطريقة عادلة ومنصفة.

أما بالنسبة للإشارة التي أوردها وزير الخارجية اليوناني الى "مشكلة كرايينا"، فمن الواضح أن دلالتها كانت جغرافية محض، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهمها أو تفسيرها على أنها إشارة الى مختلف الجوانب الموضوعية للمشكلة، أو على أنها تشكيك في سيادة جمهورية كرواتيا ووحدتها الإقليمية.

وموقف اليونان في هذا الصدد يتسق تماما وموقف الاتحاد الأوروبي كما يتضح في المذكرة المرفقة بنص الخطاب الذي ألقاه، يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي تصادف أن استخدم هو أيضا كلمة "كرايينا" دون أن يثير أي رد فعل مماثل من جانب الوفد الكرواتي.

واسمحوا لي أن أضيف أنه، ما دامت جمهورية كرواتيا لديها، فيما يبدو، حساسية خاصة تجاه الأسماء الجغرافية وأسماء الدول، وكذلك تجاه مبدأ الاتساق، فمن الطبيعي والمشروع - لا أكثر - أن نتوقع منها أن تظهر نفس الحساسية والاتساق فيما يتعلق بأسماء دول أخرى في المنطقة، بالامتناع عن الممارسة التي اتبعتها حتى الآن، وبالامتثال للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) التي هي أحكام قاطعة لا لبس فيها. وعلى كل، لقد وردت عصر اليوم في مجلس الأمن على لسان ممثل كرواتيا إشارة في هذا الصدد يعتبرها الوفد اليوناني خطوة في الاتجاه الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.